ظاهرة الإعراب على المجاورة
في تناول النّحويّين والمفسّرين(*)

د / يحفظ عمرو إنَجِّيهْ محمّد عبد الله الشنقيطيّ
أستاذ مساعد بكلّية العلوم والآداب بالنّماص/
جامعة بيشة/ المملكة العربية السعودية

الملخص

هذه دراسة نحوية حول ظاهرة إعرابية شائكة، بعنوان (ظاهرة الإعراب على المجاورة في تناول النّحويّين والمفسّرين)، اختلف فيها النحويون قديماً وحديثاً، ما بين مجيز ومانع، وهنا تكمن إشكالية الدراسة، تناولها الباحث بعرض آراء العلماء، والموازنة بينها عبر العصور، مع التحليل والمناقشة، والتتبّع والاستقراء، والتأصيل والتوثيق.

واكتسبت الدراسة أهمّيتها من كوْنها دراسة لظاهرة إعرابية قديمة، شائعة بين النحويين، والمفسّرين المعربين، في الأسلوب العربيّ الفصيح، نشأت وترعرعت في أحضان الأساليب العربية الرفيعة. وقد كُتبت عنها عدّة مقالات، منشورة على الشبكة المعلوماتية، ليست بالعلمية الرصينة، بها كثير من الأوهام والقصور، كنسبة بعض الآراء لغير أصحابها، وعدم التتبّع والاستقراء لآراء العلماء فيها، وغير ذلك من مظاهر القصور، فقام الباحث بدراسة الظاهرة دراسة استقصائية، تحليلية، مناقشاً ما ورد في هذه المقالات ممّا ذُكر، منبّهاً عليه، مصحّحاً.

منبّهاً إلى ضرورة التفريق بين الآراء الناضجة، والآراء التابعة المقلّدة في تناول الظاهرة، وأنّ شواهدها كثيرة جدّاً، كما يقول ابن جنّي : إنّها في القرآن الكريم وحده تزيد على

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٠) العدد (٢) يناير ٢٠٢٠**

ألف موضع، ممّا يفنّد ما ذهب إليه بعض المانعين من وصفها بالقليلة، مشيراً إلى أنّ القدامى من أصحاب المذهبين النحويين : البصريّ، والكوفيّ، قبل الزجّاج(ت٣١١هـ) كانوا يجيزون الإعراب على المجاورة بقيْد، أو بدونه، وأنّ أغلب النحويّين والمفسّرين كانوا من المجيزين للظاهرة، ممّا يردّ على ما ورد في بعض المقالات المذكورة من أنّ أغلب المفسّرين كانوا من المانعين.

Abstract

This is a grammatical study on a difficult syntactical phenomenon, entitled (**The Proximity-based Syntax between the Grammarians and Interpreters**), in which the grammarians differed in the past and the recent, in which some approved it while others did not, and here lies the problem of the study. The researcher dealt with this problem through reviewing and balancing the views and opinions of scholars across the ages supporting that with analysis, discussion, induction, rooting, and documentation.

The study gained its importance from being a study of an ancient syntactical phenomenon, which is common among grammarians and syntactical interpreters in the standardized Arabic style. This study grew up and embraced by the high Arab styles. Many written and published articles on the websites were not scientifically accurate as they included many illusions and shortcomings with inaccurate referencing and induction, etc. of scholars' opinions. Therefore, the researcher examined this phenomenon employing the analysis approach, discussing what is mentioned in such articles, drawing others' attention and correcting such shortcomings and illusions.

Moreover, he indicated that it is necessary to differentiate between the accurate and inaccurate opinions when dealing with this phenomenon and there are many proofs for that. Ibn Jinni, for example, confirmed that "there are more than a thousand proofs in the Holy Quran only" which refuted what is said by those scholars who said that they are less, referring that the old scholars of Basri and Kofi syntactical schools before Al-Zaggag (311 H) legitimated the proximity-based syntax with or without limit. Additionally, most of the grammarians and interpreters allowed this phenomenon which refuted what has come in some of such articles that most of the interpreters were against that phenomenon.

ـ **العنوان والتعريف** : هذه دراسة نحوية حول ظاهرة إعرابية شائكة، اختلف فيها النحويون قديماً وحديثاً، ما بين مجيز ومانع، تناولها الباحث بالمناقشة

والتحليل، تحت عنوان (ظاهرة الإعراب على المجاورة في تناول النّحويّين والمفسّرين). ومعنى (الإعراب على المجاورة) : أن يُعدل عن إعرابٍ أصليّ إلى إعراب آخر، مناسب لإعرابِ لفظٍ مجاور إيّاه، كما في قولهم : (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، بجرّ (خَرِبٍ)، لمجاورته ل(ضبٍّ)، مع أنّه نعت لمرفوع، هو : (جحرُ).

ـ **أهمّية الدراسة** : تكمن أهمّية هذه الدراسة في جوانب عديدة، من أبرزها

١ـ كوْنها دراسة لظاهرة إعرابية شائكة في أحضان الأساليب العربية الرفيعة.

٢ـ كونها تجيب عن أسئلة البحث وإشكالات منهجه المتعدّدة.

٣ـ كونها تقدّم دراسة لدلالة السياق النحوية، مطبّقة على نماذج من أنواع الظاهرة.

٤ـ كوْنها تستقرئ آراء المانعين والمجيزين فيها عبر العصور، مع بعض التفسير والتأصيل الذي قد تحتاجه في المعالجة.

٥ـ كوْنها توازن بين آراء المانعين والمجيزين، مصحّحة بعض الأوهام التي وقع فيها بعض الباحثين في تناولها.

ـ **أسئلة البحث، وإشكالات منهجه** : تعدّدت أسئلة البحث، وإشكالات منهجه، من أبرزها :

١ـ السؤال الرئيس، ما مدى أهمّية الموازنة بين آراء المانعين والمجيزين في ظاهرة الإعراب على المجاورة؟. وتكمن الإشكالية هنا في كوْن الدراسة لظاهرة إعرابية شائكة، وقع بها اختلاف كبير بين النحويين قديماً وحديثاً، ما بين مجيز ومانع، ممّا جعل الحاجةَ ماسّةً إلى بحثها بحثاً علميّاً رصيناً بشيء من الحيطة والحذر لِوعورة المسالك والدروب في تحقيق الآراء فيها، وتأصيلها. ويتفرّع عن السؤال أسئلة فرعية فيما يلي.

٢ـ هل دراسة الظاهرة دراسةً دلالية، تفيد النواحِيَ التطبيقيةَ، العلميةَ والتعليميةَ، وتساعد في تيسير الدراسة اللّسانية في السياق المعاصر؟.

٣ـ ما الأثر الناتج عن الاختلاف الكبير بين الدارسين قديماً وحديثاً في معالجة الظاهرة؟.

٤ـ ما بدايةُ الاختلاف في تناول الظاهرة؟، وما النتيجة المترتّبة على ذلك؟.

٥ـ هل تناولُ الظاهرة بالدراسة والتحليل مفيد للدرس النحويّ، أم مُؤدٍّ إلى الخوف على اطّراد القواعد النحوية؟.

ـ **الدراسات السابقـة** : كتُب عن ظاهرة (الإعراب على المجاورة) دراسات عديدة، أقتصر فيما يلي على ذكر ثمانٍ منها، أرى أنّها تكفي لتسليط الضوء على اتّجاهات متعدّدة في تناولها :

١ـ ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية بين العلماء القدامى والمحدثين([١]). للدكتور عبد الفتّاح حسن علي البجة. وهو موسوعة شاملة، ناقش فيه المؤلّف جوانب كثيرة من قضايا اللّغة العربية، في أحد عشر فصلاً، تحدّث في الفصل العاشر منه عن (الحمل على الجوار) حديثاً ضافياً، وهو في الحقيقة أهمّ مؤلَّف ناقش هذه الظاهرة، مكثراً من الآراء والشواهد، ومع ذلك جاءت الدراسة فيه ـ فيما أرى ـ دراسة وصفية عامّة، ضمن موضوعات كثيرة، متشعّبة، ممّا شكّل صعوبة لدى الدارسين في الاطّلاع عليها، والإفادة منها.

٢ـ ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ومواقعها في القرآن الكريم([٢]). للدكتور فهمي حسن النمِر. جاء في أربعة فصول : (موقف العلماء من القول بالمجاورة، المجاورة في الدراسات النحوية، المجاورة في الدراسات التصريفية، المجاورة في القرآن الكريم). وهو كتاب جيّد في الموضوع، جاء التركيز فيه على آراء الأقدمين فقط في الظاهرة، مركّزاً على الشواهد القرآنية.

٣ـ كتاب (لفيف وأشتات في الأدب واللّغة والفنّ والتاريخ)، للدكتور : إبراهيم السامرّائي، تحدّث فيه عن الإعراب على المجاورة، وهو من المانعين إيّاها

بشدّة، كقوله مثلاً : "فقد التمسوا شيئاً منها في القراءات، واعتمدوا على القراءات الشواذّ، أو على قراءات كانت من نحويّين عرفوا بهذه الصنعة"(٣).

في الحقيقة يمكن التعليق بأنّ الاستدلال بالقراءات الشاذّة محلّ إجماع بين علماء العربية في قضايا النحو ومسائله.كما أنّ المجيزين استندوا في المسألة على قراءات متواترة، مقروء بها في العشر، لقرّاء غير معروفين بمذاهب نحوية، حسب ما سيأتي تبيانه في صلب الدراسة.

٤ـ مقال، بعنوان : (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو)"٤". للدكتور قاسم محمد صالح. قدّم الباحث جهداً طيّبا في عمله هذا، مبيّناً أنّ بحثه متميّز عن غيره من الدراسات بتوصّله إلى أنّ سبب الظاهرة هو حصول التباعد بين التابع والمتبوع، حيث يقول : "لهذا أرى أنّ الفاصل الطويل بين التابع ومتبوعه الحقيقيّ، وعدم ظهور الحركة الإعرابية على المتبوع الحقيقيّ، والثقل في الحركة الإعرابية على اللّسان في الانتقال المباشر من الكسرة إلى الضمّة، والتناغم الصوتي في الحركة الإعرابية للاسمين المتجاورين، كلّ ذلك يسهّل (ظاهرة الحمل على الجوار)"(٥).

وهذه النتيجة في الحقيقة لا أراها صحيحة، إذ يصحّ مناقشة هذا النصّ من زوايا مختلفة، لكن سأقتصر على مناقشة واحدة منها فقط، وهي الردّ على قوله: (عدم ظهور الحركة الإعرابية على المتبوع الحقيقي)، حيث ظهرت على المتبوع (أَيْدِيَكُمْ) من قوله تعالى : [فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة : ٦}. فالأرجل معطوفة في الحقيقة على الأيدي، وقد ظهرت الحركة الإعرابية على المتبوع (أَيْدِيَكُمْ)، وكقول الشاعر (٦) : كأنّما ضَرَبَت قُدَّام أعينها قُطنًا بمستحصدِ الأوتارِ مَحلوجِ.

وكان يقتضي أن يُقال : (محلوجًا)؛ لأنّه نعت ل(قُطنًا)، فخفضه على الجوار. وقد ظهرت الحركة على المتبوع (قُطنًا). زد على ذلك أنّ هذا التفسير غير مطّرد، فكثير هي النصوص الحاصل فيها التباعد بين التابع والمتبوع، ولا وجود لهذه الظاهرة فيها. والتمثيل لذلك ليس ببعيد من الحشو.

وحديثه عن آراء النحويّين في الظاهرة لم يكن ممحّصاً بما يكفي، لذلك عدّ أبا سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، من المنكرين للظاهرة ([٧]). وهذا غير دقيق، فهو من المجيزين إيّاها، حيث يقول : "والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتّى قالوا : (جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، فجرّوا (خرباً)، وهو نعت ل(لجُحْر)، لمجاورة (الضّبّ)، فكذلك إذا قلت : (ليس زيد بجبان ولا بخيل)، فأقرب الأسماء من (بخيل) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى؛ إذ كان معنى النصب والجرّ واحدا"([٨]).

وربّما يكون أشكل عليه تأييده لابن جنّي ـ وهو من المانعين إيّاها ـ في أحد تفسيراته للظاهرة، إذ قال : "ورأيت بعض النحويين من البصريين قال في (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ)، قولا شرحته وقوّيته بما يحتمله"([٩]). حيث يقصد ابن جنّي هنا. وقوله لا يعدو كونه استحساناً لتفسير الرجل في هذا النصّ. وعلى الأقلّ يمكن أن يقال : إنّ رأيه في المسألة غير مطّرد.

٥ـ مقال : (الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللّغة العربية)"[١٠]". منشور على الشبكة المعلوماتية، لحاتم بن عبد الرحمن الفرائضيّ. وهو من المنتصرين بتحيّز زائد للإعراب على المجاورة، من مستهلّ مقاله إلى منتهاه. مثل قوله : "أحببت نشره مفصّلاً لِما رأيت من إنكاره، وقد ورد به التنزيل". لذلك ركّز فيه على عرض آراء المجيزين فقط، مقلّلاً من الموازنة بين الآراء، كما اقتصر على الظاهرة في حالة الجرّ فقط.

٦ـ مقال : (الجرّ على الجوار في النحو). للدكتور عبد الله جاد الكريم. منشور على موقع (منتدى مجمع اللّغة العربية)"[١١]"، على الشبكة المعلوماتية. وهو مقال مقتضب جدّاً، لم يتحدّث إلّا عن بعض آراء النحويين، حيث أهمل كثيراً من آراء المجيزين والمانعين.

٧ـ مقال : (الجرّ على الجوار في القرآن)"[١٢]". منشور على الشبكة المعلوماتية. يؤخذ عليه أيضاً أنّه مقتضب جدّاً، مركّز على آراء بعض المفسّرين، مع عدم تعرّضه لمفسّر نحويّ كبير، كانت آراؤه مهمّة، بارزة في الظاهرة، هو

الشنقيطيّ في تفسير (أضواء البيان).

٨ـ مقال : (الجرّ على الجوار في النحو)"[١٣]". للدكتور عمرو مكّي، منشور على الشبكة المعلوماتية. كذلك كان مقتضباً جدّاً، لم يمسّ آراء العلماء في الظاهرة إلّا مسّاً خفيفاً، خصوصاً آراء المفسّرين المعربين.

ونظراً لما سبق قام الباحث بدراسة الظاهرة دراسة توثيقية، تأصيلية، استقصائية، تحليلية، عن طريق الموازنة بين آراء المانعين والمجيزين، مناقشاً ما ورد في بعض هذه الدراسات من الأوهام والقصور، كنسبة بعض الآراء مثلاً لغير أصحابها، وعدم التتبّع والاستقراء لآراء العلماء فيها، وغير ذلك من مظاهر القصور، منبّهاً عليه، مصحّحاً، مقدّماً **دراسة دلالية** لنماذج من الظاهرة، يمكن أن تُفيد نتائجُها التطبيقات العلميةَ والتعليميةَ، وتساعد في تيسير الدراسة اللّسانية في السياق المعاصر.

ـ **منهجيـــة** البحث : المنهج المتّبع في هذه الدراسة هو منهج تكامليّ، مازج بين التاريخي، الوصفي، التحليليّ، الاستقرائيّ، إذ تمّ عرض آراء العلماء في الظاهرة، مع الموازنة بينها، و التتبّع والاستقراء، والتحليل والمناقشة، ورصد الآراء فيها عبر العصور.

ـ **مخـــطّط** البـحث : جاء مخطّط البحث على النحو الآتي :

المقدّمـــــة

التمهيــد

المبحث الأوّل : آراء النّحويّين المُجيزين الإعراب على المجاورة

المبحث الثاني : آراء النّحويّين المانعين الإعراب على المجاورة

المبحث الثالث : الدلالة النحوية في ظاهرة الإعراب على المجاورة

الخاتمـــــــة

قائمــة المـصادر

التمهيـــــد

ـ الإعراب على المجاورة هو إعطاء كلمةٍ إعرابَ كلمةٍ قبلها، مغايراً للإعراب الأصليّ، باعتبار الملاصقة والمجاورة، أي" أنّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره"([١٤]) ، وذلك بأنْ "يكون سبب جرّ الاسم كونه ملاصقا لاسم قبله"([١٥]).

فملاصقة كلمةٍ لكلمة أخرى تُعطيها الحقّ في مشاركتها الحركة الإعرابية، فحركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، والحركة الإعرابية مقدّرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع([١٦]).

ـ كثر التمثيل للإعراب على المجاورة بين النحويّين بأسلوب قرآنيّ، ورد فيه جرّ معطوف على المجاورة، وقول عربيّ، ورد فيه جرّ نعت على المجاورة .هما قوله تعالى : [وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة : ٦}، على قراءة [وَأَرْجُلِكُمْ] بالجرّ لمجاورته [بِرُؤُوسِكُمْ]، مع أنّه معطوف على منصوب، هو [وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ]. وهما قراءتان متواترتان، مقروء بهما في العشر. وقول العرب : (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)"[١٧]". بجرّ (خَرِبٍ)، لمجاورته ل(ضبٍّ)، مع أنّه نعت لمرفوع، هو : (جحرُ).

ـ وظاهرة الإعراب على المجاورة ظاهرة شائكة، حصل فيها اختلاف عريض بين النحويّن قديماً وحديثاً، ما بين مُجيزٍ ومانعٍ، ونالت حظّاً وافراً من اهتمامهم عبر العصور، من أيّام الخليل وسيبويه إلى يومنا هذا، غير أنّها ـ من وجهة نظري ـ لم تَحْظ بما فيه الكفاية من الدراسة الجادّة، العلمية في ضوء الموازنة بين آراء المانعين والمجيزين.

ـ وقد وقع ببعض الدراسات المذكورة بعضٌ ملحوظ من الأخطاء عند نسبة الآراء إلى أصحابها، كنسبة أحدهم مثلاً المنْعَ لابن الحاجب في كافيته، وأورد نصّاً ـ خطأً ـ منقولاً في ذلك عنه، بينما النصّ المنقول هو لشارح كافيته : الرضي الاستراباذي .

ـ كما لم أقف على مَن حاول تأصيل بعض آراء العلماء المتحدّثين عن الظاهرة بين أصحاب هذه المقالات، مثلاً تحدّث بعضهم عن رأيي النحّاس، والقرطبي في الظاهرة، باعتبارهما رأيين مستقلّين، ناضجين في الموضوع، دون أن يلحظ أنّ الإمام النحّاس ناقل في الغالب آراء أستاذه الزجّاج، وأنّ الإمام القرطبيّ في قضايا الإعراب ومسائله جامع آراء الفرّاء، والزجّاج، والنحّاس، دون تمحيص يذكر.

ـ وقد أهمل جلّ هذه الدراسات ـ حسبما اطّلعت عليه ـ رأي بعض العلماء الذين اعتنوا بالظاهرة كثيراً كالعلّامة الشنقيطيّ صاحب تفسير (أضواء البيان)، مثلاً، حيث يجيزها بقوّة، دون قيد أو شرط، مكثراً فيها من المناقشة والتحليل، والاستدلال لها بفيض غزير من الشواهد، كما أنّه أبرز النحويّين المفسّرين المُحدَثين؛ لذلك فإهمال رأيه يعدّ نقصاً في الاستقراء.

هذا وقد ورد الإعراب على المجاورة في أسلوبي النعت، والعطف بكثرة([١٨])، والتوكيد([١٩]) بقلّة، وكذا البدل. وأكثر وروده في حالة الجرّ؛ لذلك اقتصر جلّ الدراسات المذكورة سالفاً عليه، وهو مسلك غير دقيق، لأنّه مذكور أيضاً عن بعض النحويّين في أسلوبي الرفع ([٢٠])، والجزم، ممّا جعلني أختار التعبير(بالإعراب على المجاورة)؛ لأنبّه إلى ذلك. يقول الأنباريّ : "ذهب الكوفيّون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ، واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أنّ العامل فيهما حرف الشرط...أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه مجزوم على الجوار لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلمّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار"([٢١]).

المبحث الأوّل : آراء النّحويّين المُجيزين الإعراب على المجاورة

الإعراب على المجاورة ظاهرة نحوية، نالت حظّاً وافراً من اختلاف النحويّين فيها قديماً وحديثاً، ما بين مُجيزٍ ومانعٍ. ومن التأمّل فيها تبيّن للباحث أنّ أغلب النحويّين والمفسّرين المعربين يجيزونها. وفيما يلي تبيان ذلك، ثمّ تعقيب بعد

المبحثين الأوّلين على آراء الفريقين. وقد جاءت آراء النحويين المجيزين، ما بين مُجيز بضابط، ومُجيز بدونه، وبضابطِ السماع وعدم القياس عليه، وبضابط الشذوذ، والضرورة...إلخ :

أـ مُجيزون بشروط، من أبرزهم : الخليل وسيبويه :

١، ٢ : الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، وسيبويه (ت١٨٠هـ) : مُجيزان ببعض الشروط، مع وجود اختلاف بينهما في بعض تفريعات المسألة. يقول سيبويه : "وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا : (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ)، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه... والجرُّ إنّما يكون في كلّ اسمٍ مضافٍ إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء :بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا"(٢٢).

فالجرّ بالثلاثة (حروف الجرّ، الإضافة، التبعية) شيء متّفق عليه بين النحويّين، أمّا الجرّ بالمجاورة فهو محلّ اختلاف بينهم. وهذا ما أراد سيبويه توضيحه، ناقلاً تفصيل رأي الخليل، بقوله:

وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهِم. وهو القياسُ؛ لأنّ (الخَرِبَ) نعتُ (الجُحْرِ) ، و(الجحرُ) رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للّذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنّه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحدٍ... والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرَدٍ، فانجرَّ (الخَرِبُ) على (الضبّ)،كما أضفتَ (الجحرَ) إليك مع إضافة الضبّ. ومع هذا أنّهم أَتبعوا الجرَّ كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحو قولهم : بهم وبدارِهِم، وما أشبه هذا. وكِلا التفسيرَيْنِ تفسيرُ الخليل، وكان كلُّ واحد منهما عنده وجهاً من التفسير. وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلاَّ (هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ)، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل وكان مذكَّراً مثلَه أو مؤنَّثًا، وقالوا : هذه جِحَرَةُ ضِبابٍ خربة؛ لأنّ الضباب مؤنّثة، ولأنّ الجِحَرة مؤنّثة،

والعدّة واحدة، فغَلِطوا. وهذا قولُ الخليل رحمه الله، ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلاّ سَواءً؛ لأنّه إذا قال : هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدّمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبّ، مثلُ ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبّ(٢٣).

فسيبويه يرى أنّ الجرّ بالمجاورة مقيس، وهو ما فهم الصبّان من هذا النصّ، إذ قال : "الجرّ بالجوار مقيس عند سيبويه"(٢٤).كما يفهم من النصّ اتّفاق الخليل وسيبويه في اشتراط أن يكون في الصفات، وأن تكون الصفة موافقة للموصوف من حيث التذكير، والتأنيث، والعدد، فإن عُدِم شرط من هذه الشروط فلا يؤخذ بمسألة الجرّ على المجاورة. ومن هنا تبدو لي عبارة الدكتور/ عمر مكّيّ، غير دقيقة، إذ قال : "إجازة الجرّ على الجوار مطلقاً، ومن الذاهبين إلى ذلك سيبويه"(٢٥). وكذا عبارة الدكتور/عبدالله جاد الكريم : "وكان سيبويه يجيز الحمل على الجوار بلا شرط إذا أمن إشكال المعنى : اللّبس"(٢٦).

غير أنّ سيبويه خالف أستاذه الخليل، في مسألة اشتراطه إفراد المجرور بالإضافة (ضبّ، وما شابهه) في حال تثنية بقية الألفاظ، أو جمعها، بينما التطابق في جميع الألفاظ جائز عند سيبويه في المسألة، بمعنى أنّ الظاهرة مقيسة عند سيبويه، سماعية عند الخليل. ولم أرَ ـ مِن بين أصحاب المقالات المذكورة ـ مَن أشار إلى هذه الملحوظة المهمّة، الحاصلة من الموازنة بين رأيي سيبويه وأستاذه الخليل في المسألة.

وقد أشار السيرافيّ إلى هذا الخلاف الحاصل بين سيبويه وأستاذه الخليل، بقوله : "كلام سيبويه في هذا الفصل بيّن، واحتجاجه فيه قويّ، وخلافه للخليل فيه مفهوم أيضا"(٢٧).

ما تقدّم هو توجيه المجيزين، أمّا توجيه المانعين فهو أنّ الأصل : (هذا جُحرُ ضبٍّ خرِبٍ جُحْرُه)، ف(خرِبٍ) وصفٌ جارٍ على (ضبٍّ)، وإن كان في الحقيقة ل(لجُحرِ "٢٨")، ويكون من باب العطف السببيّ. وقيل لفظ (خرِب) مرفوع، كما يقول ابن هشام : "والأكثر الرفع"(٢٩). ويستدلّون أيضاً على المنع بتثنية بعض العرب للّفظ، كما يقول النحّاس : "والدليل على أنّه غلط قول

العرب في التثنية : (هذان جُحْرا ضبٍّ خربانِ)، وإنّما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله عزّ وجلّ على هذا"([٣٠]).

وقد نسب الدكتور/ عبد الله أحمد جاد الكريم ([٣١]) قولاً للأنباري لا أرى نسبته إليه، ولا إلى البصريّين صحيحةً، إذ قال : "ونسب الأنباري إلى البصريين أنّه محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلّته، ولا يقاس عليه".

حيث ما وقفت عليه من أقوال الأنباري في الإنصاف، وأسرار العربية، لا وجود لهذه النسبة فيه، كما أنّ أقوال شيْخَيِ البصريّين : الخليل وسيبويه، التي مرّت بنا قبل قليل لا وجود فيها لما نسبه إليهم الدكتور، بل العكس هو الصحيح، فهو مقيس عليه عندهم، سائر في قول العرب. وصدق الصبّان، إذ قال : " الجرّ بالجوار مقيس عند سيبويه"([٣٢]).

ب ـ مُجيزون بدون قيْد، من أبرزهم : الفرّاء، المبرّد، السيرافي، الشاطبي :

١ـ الفرّاء (ت٢٠٧هـ) : من المجيزين بدون ضابط، وهو ما يتّضح من نصوص معانيه، حيث يقول :

"وقال : [كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عاصِفٍ]{إبراهيم : 18}، فجعل (العصوف) تابعًا لليوم فِي إعرابه، وإنَّما العصُوف للريح. وَذَلِكَ جائز عَلَى جهتين، إحداهما أنّ العصوفَ وإن كَانَ للريح فإنّ (اليوم) يوصف بِهِ لأنّ (الريح) فِيهِ تكون، فجاز أن تَقُولَ : (يوم عاصفٌ)، كما تَقُولُ : يوم بارد، ويوم حارّ، وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت (الريح) خاصَّة، فلمّا جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وَذَلِكَ من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض إذا أشبهه. قَالَ الشاعر : ([٣٣])

كأنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِـهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأوتار مَحْلُوجِ.

وقال الآخر : ([٣٤])

تريكَ سُنَّةَ وجْهٍ غيرِ مُقرفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خال وَلَا نَدَبُ.

قَالَ : سمعتُ الفرّاء قَالَ : قلت لأبي ثَرْوان، وقد أنشدني هَذَا البيت بِخفض : كيف تَقُولُ) : تريكَ سُنَّة وجه غير مقرفة(؟ قَالَ) : تريكَ سنّة وجه غَيْرَ مقرفةقلت لَهُ : فأنشد فخفض (غير)، فأعدتُ القول عَلَيْهِ فقال : الَّذِي تَقُولُ أنت أجود مِمّا أقول أنا، وَكَانَ إنشاده عَلَى الخفض. وقال آخر ([٣٥]) :

وإيَّاكم وَحَيَّةَ بطنِ وادٍ هَمُوزِ النابِ ليسَ لكم بِسِيِّ.

وَمِمَّا يرويه نحويُّونا الأوَّلون أنّ العرب تَقُولُ : (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ). والوجهُ أن يقول : (سُنَّةَ وجهٍ غيْرَ مقرفة)، و(حَيَّةَ بطنِ وادٍ هَموزَ النّابِ)، و(هذا جُحْرٍ ضبّ خربٌ). وقد ذكر عن يَحْيَى بن وثّاب أَنَّهُ قرأ [إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ]{والذّاريَات : ٥٨}، فخفض (المتين)، وبه أَخَذَ الأعمش([٣٦])، والوجه أن يرفع (المتين)"([٣٧]).

وتوجيه ما سبق هو أنّ الأصل في لفظ [عاصِفٍ] في الآية، على رأي المجيزين، نعتٌ للمرفوع [الرِّيحُ]، غير أنّه جُرّ لمجاورته المجرور [يَوْمٍ]، أمّا على رأي المانعين فهو نعت ل[يَوْمٍ].كما هو واضح من كلام الفرّاء.

والأصل في (غيرِ) بقول الشاعر : (سُنَّةَ وجْهٍ غيرِ مُقرفَةٍ)، على رأي المجيزين، نعتٌ للمنصوب (سُنَّةَ)، غير أنّه جُرّ لمجاورته المجرور (وجْهٍ)، وعلى رأي المانعين فهو منصوب، نعتٌ ل(سُنَّةَ "[٣٨]")، ولم أقف لهم على توجيه له في رواية الجرّ.

والأصل في (هَمُوزِ) بقول الشاعر : (حَيَّةَ بطنِ وادٍ هَموزَ النّابِ) على رأي المجيزين، نعت للمنصوب (حَيَّةَ)، غير أنّه جُرّ لمجاورته المجرور (وادٍ)، وعلى رأي المانعين فهو جارٍ على (وادٍ)، من باب النعت السببيّ، أي : هَموزٍ نابُ حيَّتِه([٣٩]).

وقد سبق توجيه الفريقين للفظ [**الْمَتِينُ**] عند مبحث الشاطبيّ.

وقد فهم الصبّان ([٤٠]) من هذا النصّ أنّ الإعراب على المجاورة عند الفرّاء سماعيّ، وهو ما لم يتّضح لي من نصوص(معانيه)، ولم يشر إليه الفرّاء نفسه

صراحة، كما رأينا عند الخليل إذ صرّح باشتراط السماع في المسألة. وهذا يبيّن لنا عدم دقّة ما ذكره الدكتور تمّام حسّان من أنّ الحمل على الجوار كثير عند الكوفيّين، وأنّه من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريّون([٤١])، إذ وقفنا على رأي شيوخ البصريّين، وإجازتهم بقوّة لهذه الظاهرة، فقد أجازوها، وقرّروها قبل الكوفيّين، فهي مناقشة بتوسّع في سجلّهم الخالد (كتاب سيبويه)، الذي تتلمذ عليه جميع النحويّين، بما فيهم الكوفيّون، كما أنّ رأي الكوفيّين في هذه الظاهرة، المُمثَّل في كتاب (معاني القرآن) للفرّاء أحسن تمثيل، لا يختلف عن رأي البصريّين فيها، حتّى توصف الظاهرة بأنّها أصل من أصول الكوفيّين، بل هي مسألة فرعية عندهم مثل البصريّين، يجيزها بعضهم بقوّة كما رأينا، حيث يتراوح رأيهم فيها بين القياس والسماع، كما هو واضح من الموازنة بين رأيي الخليل وسيبويه. وهذا التحليل لم أقف على من أشار إليه من أصحاب المقالات المذكورة.

٢ـ أبو عبيدة بن المثنّى(ت ٢١٠هـ) : من المجيزين بدون قيد، وهو ما يظهر من أقواله في مجاز القرآن : "[يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ]{البقرة : ٢١٧}، مجرور بالجوار، لمّا كان بعده : فِيهِ، كناية للشهر الحرام"([٤٢]). ["وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة: : ٦}، مجرور بالمجاورة التي قبلها، وهى مشتركة بالكلام الأوّل من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأوّل، فكأنّ موضعه (واغْسِلوا أرجلَكم)، فعلى هذا نصبها من نصب الجرّ؛ لأنّ غسل الرجلين جاءت به السّنة. وفى القرآن : [يُدْخِلُ مَنْ يَّشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً أَلِيماً]{الإنسان : 31}. فنصبوا (الظالمين) على موضع المنصوب الذي قبله، و(الظالمين) : لا يُدخلهم في رحمته"([٤٣]).

٣ـ الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) : من المجيزين بدون شرط، حيث يقول : "كما أنّ بعض الكلام يعرف لفظه، والمعنى على خلاف ذلك ...ويقولون : (هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، والخرِبُ هو الجُحْرُ ...وهذا في الكلام كثير"([٤٤]). وقوله :[وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة :}. ويجوز الجرّ على الإتباع، وهو في

المعنى :(الغسْل)، نحو : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"([٤٥]).

٤ــ أبو العبّاس المبرّد (ت٢٨٥هـ) : من المجيزين بدون قيد، حيث يقول : "وَقد حملهمْ قرب الْعَامِل على أَن قَالَ بَعضهم : (هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ)، وَإِنَّمَا الصّفة ل(لجُحْر)، فَكيف بِمَا يَصحّ مَعْنَاهُ"([٤٦]).

إذ ذكر الإعراب على المجاورة دون تعليق، ممّا يعني أنّه يجيزه بدون قيد.

٥ــ أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، من المجيزين بقوّة، يقول في موضع من مواضع شرحه للكتاب: "والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتّى قالوا : (جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، فجرّوا (خرباً)، وهو نعت ل(لجُحْر)، لمجاورة (الضّبّ)، فكذلك إذا قلت : (ليس زيد بجبان ولا بخيل)، فأقرب الأسماء من (بخيل) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى؛ إذ كان معنى النصب والجرّ واحدا"([٤٧]).

غير أنّ رأيه هذا في الظاهرة غير مطّرد، إذ أيّد رأي ابن جنّي ـ وهو من المانعين إيّاها ـ في أحد تفسيراته للظاهرة، إذ قال : "ورأيت بعض النحويين من البصريين قال في (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ)، قولا شرحته وقوّيته بما يحتمله"([٤٨]).

فهذا القول لابن جنّي ([٤٩]).

٦ــ الزمخشريّ أبو القاسم محمود جار الله (ت٥٣٨هـ) : من المجيزين، حيث يقول في أسلوب العطف : "فإن قلت : فما تصنع بقراءة الجرّ ودخولها في حكم المسح؟ قلت : (الأَرْجُل) من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبّ الماء عليها، فكانت مظنّة للإسراف المذموم المنهيّ عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها... وقد ذهب بعض الناس إلى ظاهر العطف فأوجب المسح"([٥٠]).

ويقول في موضع آخر، في أسلوب النعت : "وقرئ (الْأَيْمَن"[٥١]") بالجرّ على الجوار، نحو : (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)"[٥٢]". لذلك ردّ عليه أبو حيّان، قائلاً :

"وقرئ (الأيمن)، قال الزمخشريّ بالجرّ على الجوار، نحو (جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) انتهى. وهذا من الشذوذ والقلّة بحيث ينبغي أن لا تخرّج القراءة عليه، والصحيح أنّه نعت للطورِ "([٥٣]).

وذلك من قوله تعالى : [وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى]{طه : ٨٠}. فالقراءة المتواترة هي قراءة الفتح، أمّا قراءة الجرّ فهي شاذّة ([٥٤])، وهي محلّ الإعراب على المجاورة، حيث يُخرّجها المجيزون على أنّ حقيقة اللّفظ منصوب عطفاً على [جَانِبَ]، غير أنّه جُرّ لمجاورته [الطُّورِ]، أمّا المانعون فيوجّهون القراءة على أنّ اللّفظ نعت ل[الطُّورِ]. كما ذكر أبو حيّان.

٧ـ أبو إسحاق الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ) : مجيز بدون قيد بقوّة، يقول في ردّه على المانعين، خصوصاً ابن جنّي" : والثالث : أنّهم قد اعتبروا الجوار مع فساد المعنى، فقالوا : (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فحملوا (الخَرِب) على (الضبّ). وهو في المعنى ل(لجحر)، لقرب الجوار. وقرأ الأعمش ويحيى بن وثّاب : [إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ]{الذّاريَات :58 }، بخفض (المتين)"[٥٥]" حملاً على (القوّة)، والمعنى (لذُو)، لقرب الجوار ... وهذا كلّه ليس بضرورة. فإذا كان ذلك موجودا في الكلام مع فساد المعنى لو اعتبر اللّفظ، وكان ذلك مراعاةً لمناسبة الجوار، فأولى أن تعتبر الجوار مع صحّة المعنى"([٥٦]). إلى أن يقول : "وأمّا لو كانت المخالفة فيما يوجب حكماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذ محظورةً. وعلى هذا النحو جاءت مخالفة ابن جنّي في نحو : (هذا جحرُ ضبٍّ خرِبٍ). إنّما خالفهم في تأويل، لا في نفس حكم قياسيّ، أو سماعيّ"([٥٧]).

وتوجيه المجيزين لقراءة (الْمَتِين) بالجرّ كما ذكر الشاطبيّ، نعتٌ لِ(ذُو)، غير أنّه جُرّ لمجاورته (الْقُوَّةِ)، والإعراب نفسه يقال في قراءة الرفع، وقيل هو فيها خبر لمبتدأ محذوف، أي : هو المتينُ([٥٨]). وتوجيه المانعين في قراءة الجرّ للّفظ أنّه نعت ل(الْقُوَّةِ) "[٥٩]".

٨ ـ الشنقيطيّ محمد الأمين بن محمد المختار(ت١٣٩٣هـ)، صاحب تفسير

أضواء البيان : من المجيزين بشدّة الإعرابَ على المجاورة مطلقاً، دون قيْد أو شرط، حيث يقول : "وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمُجَاوَرَةِ مَعْدُودٌ مِنَ اللَّحْنِ الَّذِي يُتَحَمَّلُ، لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ خَاصَّةً، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي الْعَطْفِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ بِأَنَّ أَئِمَّةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ صَرَّحُوا بِجَوَازِهِ. وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ الْأَخْفَشُ، وَأَبُو الْبَقَاءِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّاالزَّجَّاجُ، وَإِنْكَارُهُ لَهُ، مَعَ ثُبُوتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَتَبَّعِ الْمَسْأَلَةَ تَتَبُّعًا كَافِيًا. والتَّحْقِيقُ : أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمُجَاوَرَةِ أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ."([٦٠]).

غير أنّ قوله ـ رحمه الله ـ : (وَلَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا الزَّجَّاجُ)، غير دقيق، إلّا إذا كان يقصد أوائل النحويّين الكبار، من أصحاب المذهبين النّحويين الكبيريْن : البصريّ والكوفيّ، من أصحاب القرنين : الثاني والثالث الهجريين، وأغلب ظنّي أنّه يقصد ذلك، إذ من غير الممكن أن يخفى على غيره من الباحثين الصغار أسماءُ المجيزين والمانعين لهذه الظاهرة، فما بالك به، وهو اللّغويّ الكبير، العالم الفحْل، البحّاثة الموسوعيّ. وإذا كان يقصد ما ذكرتُ فقوله مُصيب، لا استدراك عليه، حيث أصحاب هذين المذهبين قبل الزجّاج (ت٣١١هـ) مجيزون جميعاً للظاهرة، بدون قيْدٍ، أو به ـ حسبما اطّلعت عليه ـ. وقد مرّت بنا آراء الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وسيبويه، والفرّاء، الذي يُعدّ المؤسّس الحقيقيّ للمذهب الكوفيّ ـ بعد أستاذه الكسائيّ ـ بكتابه الفذّ (معاني القرآن)، الذي حفظ لنا مصطلحات هذا المذهب، وآراء أصحابه، من السقوط من يد الزمن، إذ لم أقف على مَن منع الظاهرة منهم، في عصرهم، القرن الثاني الهجريّ.

وقد فات هذا التحقيق على الأخ محمد رشيد، في نقْده الشيخ الشنقيطي، في تنبيه له ([٦١])، يقول فيه : "فيقول الشنقيطي . رضي الله تعالى عنه . في أضواء البيان حول مسألة الجرّ بالمجاورة : و لم ينكره إلّا الزجّاج، و إنكاره له . مع ثبوته في كلام العرب ، و في القرآن العظيم . يدلّ على أنّه لم يتتبّع المسألة تتبّعاً كافيا... أقول : يتّضح ممّا سبق أمران : **الأوّل** : أنّ قول الإمام

الشنقيطيّ : (ولم ينكره إلّا الزجّاج) غير صحيح، إلّا إن قصد الإنكار بالكلّية، فهذا قد يكون صحيحاً، لا أعرف فيه شيئاً. **الثاني** : هناك شرطان لصحّة حمل الجرّ على المجاورة : أن يتّحد أصل إعراب المتعلّقين، كما يظهر من كلام ابن الهمام. ـ و ـ ألّا يدخل على المجرور حرف عطف، كما يظهر من كلام الشبراملسي. وكلّ من الشرطين لا يتوفّر في آية الوضوء ، و لم أجد تنبيهاً من الإمام الشنقيطي . رضي الله عنه . على ذلك".

الحقيقة أنّ كلام الأخ المنتقد (محمد رشيد) لم يكن على مستوى البحث العمليّ الرصين، بل هو الذي فاتت عليه تنبيهات عديدة، حيث فات عليه أنّ المسألة خلافية بين العلماء النحويّين القدامى، فهم فيها ما بين مجيزٍ ومانعٍ، فكان عليه أن يستقرئ آراء الفريقين، ليضع كلام الشيخ الشنقيطيّ في إطاره الحقيقيّ، فهو لم يستطع خوض عباب آراء العلماء القدامى من اللّغويّين، المفسّرين، المعربين، ليُسعفنا بحجج الفريقين منهم في الظاهرة، وبدلاً من ذلك اكتفى بنقل كلام فقيهيْن من المتأخّرين، نجلّهما في إطار تخصّصهما، هما : ابن الهمام (ت٨٦١هـ)، في كتابه : فتح القدير، في الفقه الحنفيّ، والشبراملسي (ت١٠٨٧هـ)، الشافعيّ.

وهما من المانعين، أو على الأقلّ اقتصرا على ذِكْر رأيهم، أو مالا إليه، فكان عليه أن يضع كلامهما في إطاره، كما ظهر ضعف استدلاله أيضاً أنْ ختم حديثه بالإشارة إلى ما ذكره الأخير منهما من شرط صحّة الجرّ على المجاورة حسب رأي البعض في أسلوب العطف، وهو شيء معروف لدى العلماء المانعين للظاهرة في أسلوب العطف، لا حسب رأي المجيزين، فأغلب النحويّين المعربين يجيزونها في العطف، كما مرّ بنا سالفاً، فكان عليه أن يقف على ذلك، وينبّه عليه.

وهذا القصور البيّن، الحاصل من الأخ المنتقد، في عملية الاستقراء، وتعميق البحث الرصين، وعدم عرْض آراء الفريقين، هو الذي فوّت عليه الاهتداء إلى وضع كلام الشيخ الشنقيطيّ في إطاره الحقيقي، حسب رأيي.

والشنقيطيّ عالم مدقّق،كثير التحليل والمناقشة، يدافع عادةً عن رأيه بقوّة الدليل والبرهان، من ذلك مثلاً قوله : "وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ دَعْوَى كَوْنِ الْخَفْضِ بِالْمُجَاوَرَةِ لَحْنًا لَا يُتَحَمَّلُ إِلَّا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ بَاطِلَةٌ، وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، هُوَ أَنَّ اللَّبْسَ هُنَا يُزِيلُهُ التَّحْدِيدُ بِالْكَعْبَيْنِ، إِذْ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُ الْمَمْسُوحِ، وَتُزِيلُهُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ، كَمَا ذَكَرْنَا، فَإِنْ قِيلَ قِرَاءَةُ الْجَرِّ الدَّالَّةُ عَلَى مَسْحِ الرِّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ هِيَ الْمُبَيِّنَةُ لِقِرَاءَةِ النَّصْبِ بِأَنْ تَجْعَلَ قِرَاءَةَ النَّصْبِ عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ ؛ لِأَنَّ الرُّؤوسَ مَجْرُورَةٌ بِالْبَاءِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ... فَالْجَوَابُ أَنَّ بَيَانَ قِرَاءَةِ النَّصْبِ بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ، كَمَا ذَكَرَ، تَأْبَاهُ السُّنَّةُ الصَّرِيحَةُ الصَّحِيحَةُ النَّاطِقَةُ بِخِلَافِهِ، وَبِتَوَعُّدِ مُرْتَكِبِهِ بِالْوَيْلِ مِنَ النَّارِ، بِخِلَافِ بَيَانِ قِرَاءَةِ الْخَفْضِ بِقِرَاءَةِ النَّصْبِ، فَهُوَ مُوَافِقٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الثَّابِتَة عَنْهُ قَوْلًا وَفِعْلًا"([٦٢]).

وقد أطال الشنقيطيّ في مسألة الجرّ على المجاورة، مُكثراً من عرض الشواهد، والتحليل والمناقشة الممتعة، والدفاع عن رأي المجيزين.

فهؤلاء من المجيزين لهذه الظاهرة بدون قيدٍ، وبعضهم كما رأينا يدافع عن جوازها بحماس ملحوظ، ويردّ بقوّة على من منعها من النحويّين.

ج ـ مُجيزون بضابطِ السماع : من أبرزهم الأنباريّ أبو البركات كمال الدين (ت٥٧٧هـ) : تحدّث مراراً في الإنصاف، وأسرار العربية، عن ظاهرة الإعراب على المجاورة، كقوله مثلاً : "والذي يدلّ على أنّ للقرب أثرًا أنّه قد حملهم القربُ والجوارُ، حتّى قالوا : (هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ)، فأجروا (خربٍ) على (ضبٍّ)، وهو في الحقيقة صفة للجُحر؛ لأنّ الضبّ لا يوصف بالخراب؛ فههنا أَوْلَى"([٦٣]).

وفي موضع آخر يحدّد وجهة نظره بوضوح، فيذكر أنّ الإعراب على الجوارِ قليل، يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلّته. حيث يقول : "فإن قيل : فما العاملُ في جواب الشرط؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك. وذهب

الكوفيون إلى أنّه مجزوم على الجوار؛ لأنَّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، فكان محمولاً عليه في الجزم، والحمل على الجوار كثيرٌ في كلامهم، قال الشاعر (٦٤) :

كأنّما ضَرَبَت قُدَّام أعينها قُطنًا بمستحصدِ الأوتارِ مَحلوجِ.

وكان يقتضي أن يُقال : (محلوجًا)، فخفضه على الجوار...وكقولهم : (جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، وما أشبه ذلك. وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ الحمل على الجوارِ قليل، يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلَّته"(٦٥).

لم تذكر مراجع البيت أيّ توجيه للمانعين في الجرّ، غير أنّه من الأنسب ـ فيما أرى ـ أن يكون من باب النعت السببيّ، أي : مَحلوجٍ قُطنُه، أي : منفوشٍ قُطنُه.

د ـ مجيزون عند أمن اللّبس : من أبرز المجيزين عند أمن اللّبس : ابن مالك، والرضيّ :

١ـ محمّد بن مالك الطائيّ (ت٦٧٢هـ) : يشترط في جواز الظاهرة أمن اللّبس، حيث يقول : "ثمّ نبّهت على النعت الذي يسمّيه النحويون نعتًا على الجوار، نحو قولهم : (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ). فخفض (خربٍ)؛ لأنّه نعت (ضبٍّ) في اللّفظ لمجاورته له، وإنّما هو في المعنى ل(لجُحر). ولا يفعل مثل هذا إلّا إذا أُمِن اللّبس "(٦٦).

ويقول في موضع آخر : "وأشرت بقولي : وربّما تبع في الجرّ غير ما هو له دون رابط إن أُمِن اللّبس، إلى قولهم : (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، وأمثاله، فحقّ (خَربٍ) أن يرتفع لأنّه نعت (جُحْر)، و(جُحْر) مرفوع، لكنّه جعل تابعاً ل(ضبٍّ) لمجاورته إيّاه مع أمن اللّبس"(٦٧). ثمّ سرد كثيراً من شواهد المسألة.

٢ـ الرّضيّ الاستراباذي محمّد بن الحسن(ت٦٨٨هـ) : يشترط هو الآخر أيضاً في جواز الظاهرة أمنَ اللّبس، حيث يقول : "قد يوصف المضاف إليه

لفظاً، والنعت للمضاف إذا لم يلبس، ويقال له : الجرّ بالجوار، وذلك للاتّصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت للأوّل معنى نعت الثاني لفظا"([٦٨]).

وقد نسب الدكتور عمر مكّي([٦٩]) هذا النصّ إلى صاحب المتن المشروح (ابن الحاجب)، جاعلاً بذلك إيّاه ممّن يجيزون الظاهرة عند أمن اللّبس، بينما النصّ للشارح الرّضيّ، والسبب في ذلك هو عدم التحقّق من تمييز المتن من الشرح، حيث يحتاج فعلاً الفرزُ بينهما في بعض النسخ القديمة إلى انتباه شديد. بل التحقيق في ذلك هو أنّ ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) من المانعين للظاهرة بشدّة، حسب ما سيأتي تبيانه عند الحديث عن المانعين.

هـ ـ مُجيزون على الشذوذ والضرورة : من أبرز هؤلاء :

١ـ العكبري أبو البقاء (ت٦١٦هـ) : مجيز على الشذوذ والضرورة، حيث يقول : "وأمَّا الْإِعْرَاب على الجوارِ فَلَا يُصار إِلَيْهِ إلاّ عِنْد الضَّرُورَة"([٧٠]). ويقول : "[قِتَالٍ فِيهِ"[٧١"]]، هُوَ بَدَلٌ مِنَ [الشَّهْرِ] بَدَلَ الِاشْتِمَالِ...وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى الْجِوَارِ، وَهُوَ أَبْعَدُ... لِأَنَّ الْجِوَارَ مِنْ مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ وَالشُّذُوذِ وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وُجِدَتْ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ"([٧٢]).

وهو في موضع آخر لا يرى وقوعه ممتنعاً في القرآن؛ لكثرته في الأساليب العربية، حيث يقول : "(وَأَرْجُلَكُمْ"[٧٣"]). وَيُقْرَأُ بِالْجَرِّ، وَهُوَ مَشْهُورٌ أَيْضًا كَشُهْرَةِ النَّصْبِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الرُّؤوسِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْحُكْمُ مُخْتَلِفٌ، فَالرُّؤوسُ مَمْسُوحَةٌ، وَالْأَرْجُلُ مَغْسُولَةٌ، وَهُوَ الْإِعْرَابُ الَّذِي يُقَالُ هُوَ عَلَى الْجِوَارِ، وَلَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ أَنْ يَقَعَ فِي الْقُرْآنِ لِكَثْرَتِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالشِّعْرِ"([٧٤]). وذكر شواهد من ذلك عديدة.

٢ـ ابن هشام جمال الدين الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) : الذي يجيز الإعراب على المجاورة، مع الشذوذ في القياس والاستعمال، في النعت، حيث يقول : "النوع الثالث من المجرورات المجرور بالمجاورة، أي يكون سبب جرّ الاسم كونه ملاصقا لاسم قبله، وهو شاذّ قياسا واستعمالا، ويكون في النعت، وإليه أشار

بقوله : (نحو هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، ف(خرب) نعت ل(جحر)، وكان حقّه الضمّ، لكنّه جُرّ لمجاورته للمضاف إليه الذي هو (ضبّ)"([٧٥]).

ولا يكون عنده في العطف، حيث يقول : "واختلف هل يكون في عطف النسق؟ فجوّزه بعضهم... والصحيح منع ذلك؛ لأنّ العاطف فاصل يمنع المجاورة... وليس منه [وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة : ٦}، على الأصحّ"([٧٦]).

وقليل عنده في النعت، نادر في التوكيد، إذ يقول : "أنّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم : (هذا جُحر ضَبٍّ خَرِبٍ) بالجرّ. والأكثر الرفع، وقيل : في (أرجلِكم) بالخفض، إنّه عطف على (أيديَكم)، لا على (رؤوسِكم)، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنّه خُفض لمجاورة (رُؤوسِكم). والذي عليه المحقّقون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثّلنا، وفي التوكيد نادراً... ولا يكون في النسق؛ لأنّ العاطف يمنع من التجاور"([٧٧]). فابن هشام لا يرى إعراب المجاورة في العطف، بسبب الفصل بأداة العطف.

وتوجيه المانعين لقراءة الجرّ أنّ لفظ (أَرْجُلِكُمْ) معطوف على (بِرُؤُوسِكُمْ)، لا ليمسح، حيث جاءت السنّة بالغسل، أي : [وَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ]([٧٨]).

٣ـ الزّركشيّ بدر الدِّينِ مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ (ت٧٩٤هـ) : مجيز على الضرورة، مع أمن اللّبس، حيث يقول : "وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ غَلَطُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُعْرِبِينَ حِينَ جَعَلُوا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْجِوَارِ قوله تعالى: [وَأَرْجُلِكُمْ]، فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ ضَرُورَةٌ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْفَصِيحُ؛ وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ، وَالْآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ؛ وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِيءُ مَعَ عَدَمِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَهُوَ هَاهُنَا مَوْجُودٌ، وَأَيْضًا فَنَحْنُ فِي غِنْيَةٍ عَنْ ذَلِكَ"([٧٩]).

كما هو واضح من النصّ، فهو لا يجيزه في أسلوب العطف، الذي منه الآية الكريمة؛ لأنّه لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ فصِيحُ الكلام عنده، ولا يُصَارُ إِلَيْهِ إلّا مع أمن اللَّبْس.

المبحث الثاني : آراء النّحويّين المانعين الإعراب على المجاورة

سلك فريق آخر من النّحويّين والمفسّرين مسلكاً مغايراً لمذهب الجمهور، في ظاهرة الإعراب على المجاورة، فمنعوا الإعراب عليها بشدّة. من أبرزهم : الزجّاج، النحّاس، ابن جنّي، ابن عطية، ابن الحاجب في أماليه، القرطبيّ، أبو حيّان، وفيما يلي تبيان ذلك :

١ـ أبو إسحاق الزّجّاج (ت٣١١هـ) : من المانعين الظاهرة في الأسلوب القرآنيّ، حيث يقول : "ومن قرأ : [وَأَرجُلِكُمْ"[٨٠]"] بالجرّ عطف على الرؤوس. وقال بعضهم نزل جبريل بالمسح، والسنة في الغَسل. وقال بعض أهل اللّغة هو جَرّ على الجِوَارِ، فأمّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات اللَّه"([٨١]).

فهو يجيزه ـ فيما يبدو ـ في سوى الأسلوب القرآنيّ، أمّا فيه فلا.

٢ ـ أبو جعفر النحّاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ) : تابَع أستاذَه الزجّاج في منع الظاهرة، ناقلا كلامه، إذ قال : "وقال أبو عبيدة ([٨٢]) : هو ـ[قِتَالٍ فِيهِ]{البقرة : ٢١٧}ـ مخفوض على الجوار. قال أبو جعفر: لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجلّ، ولا في شيء من الكلام ، وإنّما الجوار غلط، وإنّما وقع في شيء شاذّ، وهو قولهم : (هذا جُحْر ضبٍّ خرِبٍ). والدليل على أنّه غلط قول العرب في التثنية : (هذان جُحْرا ضبٍّ خربانِ)، وإنّما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله عزّ وجلّ على هذا، ولا يكون إلّا بأفصح اللّغات وأصحّها"([٨٣]).

وفي موضع آخر يقول : "إلّا أنّ الأخفش([٨٤]) وأبا عبيدة يذهبان إلى أنّ الخفض على الجوار، والمعنى للغسل. قال الأخفش: ومثله : (هذا جُحرُ ضبٍّ خرِبٍ). وهذا القول غلط عظيم؛ لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنّما هو غلط"([٨٥]).

فهو ـ فيما يبدو ـ أشدّ منعاً للظاهرة من أستاذه الزجّاج، حيث هي

ممنوعة عنده في الأسلوب القرآنيّ وغيره، وأمّا ما ورد من ذلك في كلام العرب فهو شاذّ، لا يقاس عليه.

ويقصد النحّاس أنّ وجه الخطأ في إعراب أبي عبيدة : (قِتَالٍ فِيهِ) من قوله تعالى : [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ]{البقرة : ٢١٧}، على المجاورة ـ متمثّلٌ في كوْنه لا يوجد وجه آخر مقروء به في المتواتر (مرفوع أو منصوب)، حتّى يُعدل عنه إلى الإعراب بالجرّ على المجاورة ([٨٦]). وقد قُرئ (قِتَالٍ فِيهِ) بأوجه أخرى شاذّة ([٨٧])، منها الرفع على أنّه مبتدأ، أو فاعل سدّ مسدّ الخبر، كما هو موضّح في الحاشية. وعلى هذا الوجه يُستساغ على مذهب المجيزين إعرابُه بالجرّ على المجاورة، إذ عُدِل عن الرفع إلى الجرّ للمجاورة. أمّا على مذهب المانعين فالأمر واضح من أنّه مُعرَب على البدلية.

٣ـ أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) : هو من المانعين لهذه الظاهرة بشدّة، حيث يقول :

فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ). فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتالٍ، عن ماضٍ، على أنّه غلَطٌ من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقّفون عنه، وأنّه من الشاذّ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيّفًا على ألف موضع. وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلِس وشاع وقُبل. وتلخيص هذا أنّ أصله : (هذا جُحرُ ضبٍّ خرِبٍ جُحْرُه)، فيجري (خرِبٍ) وصفًا على (ضبٍّ)، وإن كان في الحقيقة ل(لجُحرِ). كما تقول مررت (برجلٍ قائمٍ أبوه)، فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل)، وإن كان القيام ل(لأب)، لا ل(لرّجل) لما ضمن من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له، أو شاهد عليه. فلمّا كان أصله كذلك حذف (الجُحْر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خَرِبٍ)، فجرى وصفًا على (ضبٍّ

–وإن كان الخراب للجُحر، لا للضّبّ– على تقدير حذف المضاف على ما أرينا. وقلّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع(٨٨).

نقلت هذا النصّ على طوله؛ لأهمّيته في الموضوع. فابن جنّي هنا يشير إلى مذهب بعض النحويّين في الظاهرة، الذين يرون الإعراب على الجوار (من الشاذّ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه)،كما يرى أنّ نوع هذا الأسلوب كثير، شائع في الأسلوب القرآني، غير أنّه يُعرب على نية حذف المضاف، وليس على الجوار، والدليل على ذلك عنده هو أنّ الحذف شائع في القرآن الكريم، لا تكاد تخلو منه أيّ آية.

٤ـ ابن عطية الأندلسي أبو محمد عبد الحقّ (ت٥٤٢هـ) : من المانعين بشدّة، حيث يقول "وقال أبو عبيدة : [قِتَالٍ فِيهِ]{البقرة : ٢١٧}، هو خفض على الجوار، وقوله هذا خطأ"(٨٩). وفي موضع آخر يقول : "ومن قرأ بالخفض جعل العامل أقرب العاملين"(٩٠). وقد أوضحت ما يرمي إليه قبل قليل عند مبحث النحّاس.

٥ـ ابن الحاجب عثمان بن عمر(ت٦٤٦هـ) : من المانعين للإعراب على المجاورة بشدّة، حيث يقول : "من قرأ بالخفض ـ أَرْجُلَكُمْ ـ (٩١) فعطفاً على قوله : (بِرُؤُوسِكُمْ). والمراد : [وَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ]. وليس الخفض على المجاورة، وإنّما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكلّ واحد متعلّق، جوّزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلّق المحذوف على المذكور، على حسب ما يقتضيه لفظه، حتّى كأنّه شريكه في أصل الفعل إجراءً لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولهم : تقلّدت بالسيف والرمحِ، وعلّفتها بالتّبن والماء...إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنّما هو شاذّ في كلام من لا يـؤبــه له من العرب، فلتحمل الآية على ما ذكر. والله أعلم بالصواب"(٩٢).

فهو إذن من المانعين للإعراب على المجاورة بشدّة، إذ لم يكن له وجود

عنده، لا "في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنّما هو شاذّ في كلام من لا يـُؤبــه له من العرب". وقد أشرت سالفاً عند الكلام عن رأي الرّضيّ، إلى أنّ الدكتور، عمر مكّي(٩٣) نسب جواز الظاهرة إلى ابن الحاجب، بينما الكلام الذي نقل في ذلك هو لشارح كافيته : الرّضيّ الاستراباذي، وليس لابن الحاجب.

٦ ـ القرطبيّ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ) : قام بتلخيص آراء بعض المجيزين والمانعين للظاهرة، مركّزاً على منْع النحّاس إيّاها، وهو كثير النقل عادةً عنه، وعن الفرّاء والزجّاج، في قضايا الإعراب، ومسائله. حيث يقول : "[يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ]{البقرة : ٢١٧}. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : هُوَ مَخْفُوضٌ عَلَى الْجِوَارِ. قَالَ النَّحَّاسُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ الشَّيْءُ عَلَى الْجِوَارِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا في شيء مِنَ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا الْجِوَارُ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا وَقَعَ في شيء شَاذٍّ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ غَلَطٌ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي التَّثْنِيَةِ : (هَذَان جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَانِ)، وَإِنَّمَا هَذَا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز أن يحمل شيء مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَلَى هَذَا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ وَأَصَحِّهَا. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : هُوَ خَفْضٌ عَلَى الْجِوَارِ"(٩٤).

وفي موضع آخر يقول : "كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فَجَرُّوهُ، وَإِنَّمَا هُوَ رَفْعٌ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَرَدَّهُ النَّحَّاسُ، وَقَالَ : هَذَا الْقَوْلُ غَلَطٌ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّ الْجِوَارَ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ وَنَظِيرُهُ الْإِقْوَاءُ"(٩٥).

فالقرطبيّ هنا . رحمه الله . ناقل فقط، دون أن يكون له رأي ناضج في المسألة، غير أنّه لا يخفَى ميلُه إلى رأي النحّاس المانع للظاهرة، كما سلفت الإشارة.

٧ـ أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ) : ناقش بتوسّع ظاهرة

الإعراب على المجاورة في مواضع عديدة من مؤلّفاته، وكان في أغلبها غير مُجيز إيّاها في الأسلوب القرآنيّ. من ذلك مثلاً قوله : "وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : [قِتَالٍ فِيهِ]{البقرة : ٢١٧}، خُفِضَ عَلَى الْجِوَارِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ : هَذَا خَطَأٌ. فَإِنْ كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَنَى الْخَفْضَ عَلَى الْجِوَارِ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ النُّحَاةُ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ"([٩٦]).

وفي موضع آخر يقول : "وَمَنْ أَوْجَبَ الْغَسْلَ تَأَوَّلَ أَنَّ الْجَرَّ هُوَ خَفْضٌ عَلَى الْجوَار، وَهُوَ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي النَّعْتِ، حَيْثُ لَا يَلْبَسُ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ قَدْ قُرِّرَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ"([٩٧]).

وهو هنا يُجيزه في النعت، لا في العطف، لذلك منعه في آية المائدة. وأكثرَ من مناقشة المسألة وتحليلها، رادّاً على بعض مَن أجازوها، قائلاً : "[وَلَا الْمُشْرِكِينَ"[٩٨]"] مَعْطُوفٌ عَلَى [مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ]. وَرَأَيْتُ فِي كِتَابٍ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ (ت٤٧٦هـ)، صَاحِبِ (التَّنْبِيهِ"[٩٩]")، كَلَامًا يَرُدُّ فِيهِ عَلَى الشِّيعَةِ، وَمَنْ قَالَ بِمَقَالَتِهِمْ : فِي أَنَّ مَشْرُوعِيَّةَ الرِّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ هِيَ الْمَسْحُ، لِلْعَطْفِ فِي قَوْلِهِ : [وَأَرْجُلِكُمْ]، عَلَى قوله : [بِرُؤُسِكُمْ]، خَرَّجَ فِيهِ أَبُو إِسْحَاقَ قَوْلَهُ : [وَأَرْجُلِكُمْ] بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْخَفْضِ عَلَى الْجِوَارِ، وَأَنَّ أَصْلَهُ النَّصْبُ فَخُفِضَ عَطْفًا عَلَى الْجِوَارِ. وَأَشَارَ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ وَلِسَانَ الْعَرَبِ يَشْهَدَانِ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ : [وَلَا الْمُشْرِكِينَ]، فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَوْلَهُ : [لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ]{البيّنة : ١}. وَأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الرَّفْعُ، أَيْ وَلَا الْمُشْرِكُونَ، عَطْفًا عَلَى [الَّذِينَ كَفَرُوا]. وَهَذَا حَدِيثُ مَنْ قَصَرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَتَطَاوَلَ إِلَى الْكَلَامِ فِيهَا بِغَيْرِ مَعْرِفَةٍ، وَعَدَلَ عَنْ حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ الصَّحِيحِ وَتَرْكِيبِهِ الْفَصِيحِ. ودخلت (لا) في قوله : [ولا المشركين]، للتأكيد، ولو كان في غير القرآن لجاز حذفها"([١٠٠]).

وكما يفهم من كلام أبي حيّان هنا، فتوجيه [وَلَا الْمُشْرِكِينَ] عند المانعين، في سورة البقرة، أنّه في الحقيقة عطف على المجرور [مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ]، وليس على المرفوع [الَّذِينَ]. وكذلك توجيه [وَالْمُشْرِكِينَ] في سورة البيّنة عندهم، فهو

عطف على المجرور [مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ]، وليس على المرفوع [الَّذِينَ]. كما يقول أبو حيّان : "وقسم الكافرين هنا إلى أهل كتاب وأهل إشراك... والجمهور: بالجرّ عطفا على أهل الكتاب"(١٠١).

أمّا توجيه المجيزين للفظ [الْمُشْرِكِينَ] في الآيتين، أنّه في الأصل معطوف على المرفوع [الَّذِينَ]، غير أنّه جُرّ بمجاورته [مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ]، إذ قرئ هذا اللّفظ [الْمُشْرِكُونَ] بالرفع في الشواذّ، عطفاً على [الذين كفروا](١٠٢).

غير أنّ أبا حيّان لا يسير دائماً على هذا النسق من المنع، بل نجده يجيز الظاهرة بوضوح، في قوله : "وممّا لم يتبع النعت فيه المنعوت قول العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بجرّ (خربٍ)، وحقّه الرفع؛ لأنّه وصف ل(لجُحر)، لا ل(لضبّ)، لكّنه جرّ لمجاورته المجرور، وهذا الذي يقولون فيه الخفض على الجوار. وجاء من ذلك عدّة أبيات، وهذا رواه سيبويه، وغيره عن العرب بالرفع. وهو الأصل والقياس الجرّ، فحمله الأكثرون على أنّه صفة ل(لجُحرِ)، لكنّهم جرّوه للمجاورة كما ذكر... وهذا الخفض على الجوار إنّما سمعناه في النعت، وجاء في التوكيد... وزعم بعض النحويين أنّه جاء في العطف، وحمل عليه، [وَأَرْجُلِكُمْ]"(١٠٣).

فهذا رأي صريح منه . رحمه الله . في تجويز الإعراب على المجاورة، وأرى أنّه من الممكن التوفيق بين رأيْه هذين، فيكون يمنع الإعراب على المجاورة في الأسلوب القرآنيّ، ويجيزه في غيره، خصوصاً في أسلوب النعت.

وقد أوردت في تضاعيف البحث شواهد عديدة للظاهرة في أسلوبي النعت والعطف، ومثّلوا له في أسلوب التوكيد بقول الشاعر (١٠٤) : يَا صَاحِ بلِّغ ذَوِي الزوجاتِ كُلِّهمُ أنْ ليسَ وصلٌ إذا انحلَّت عُرَا الذَّنَبِ.

يقول ابن هشام : "(كلِّهم)، تأكيد ل(ذوي) وهو منصوب، فكان حقّه النصب، لكنّه جُرّ لمجاورة (الزوجات) المجرور بالإضافة"(١٠٥).

التوجيه : ف(كلِّهم) عند المجيزين، في رواية الجرّ هذه، منصوبٌ، توكيد

للمفعول به : (ذَوِي)، فكان حقّه النصب، غير أنّه جُرّ لمجاورته (الزوجاتِ) المجرور بالإضافة، ولم أقف على توجيه المانعين لرواية الجرّ هذه، ولا يصحّ أن يكون نعتاً ل(الزوجاتِ)، لعدم التطابق عندئذ بين التابع والمتبوع، لكن ربّما يرفضون رواية الجرّ، ويقولون : الرواية (كلَّهم) بالنصب، غير أنّ رواية الجرّ متواترة في مراجع البيت([١٠٦]).

المبحث الثالث : الدلالة النحوية في ظاهرة الإعراب على المجاورة

الدلالة النحوية، هي الدلالة الناتجة عن العلامات الإعرابية، وترتيب الجمل، والأساليب النحوية. كما يقول الدكتور، فريد حيدر :"هي الدلالة المَحَصَّلَة من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة، أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي"([١٠٧]).

وهناك شبكة من العلاقات والقرائن تسهم في إبراز هذه الدلالة، منها ما هو معنويّ، كالإسناد والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة. ومنها ما هو لفظيّ، كالعلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضامّ، والأداة، والتنغيم([١٠٨]).

والدلالة السياقية، هي الدلالة المستمدّة من نظام الجملة، أو الأسلوب التركيبيّ، أو التّضامّ، أو النظم، كما يسمّيه عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) : "واعلم أنّك إذا رجعْت إلى نفسك علِمتَ عِلْماً لا يعترضه الشكّ أنْ لا نظْم في الكلِم ولا ترتيب حتّى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك... وإذا نظرنا في ذلك علِمنا أنْ لا محصول لها غير أنْ تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعلٍ أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تُتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأوّل، أو توكيداً له، أو بدلا منه... وعلى هذا القياس. بَانَ بذلك أنّ الأمر على ما قلناه من أنّ اللّفظ تبَعٌ للمعنى في النظم، وأنّ الكلِم تترتّب في النّطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس([١٠٩]).

فهذا النصّ النفيس ـ وغيره كثير في التراث العربيّ ـ يفيد بوضوح أنّ

مضمون نظرية (الدلالة السياقية) قديم في التراث العربيّ، متجذّر فيه منذ نشأته. والدلالة السياقية هي هذه المعاني المستوحاة من العلامات الإعرابية، وتركيب الجمل، ونظْم الأساليب. وهذا ما يرمي إليه الدكتور تمّام حسّان من أنّ المعاني النحوية وظائف للمباني التي يتكوّن منها المبنى الأكبر للسياق، وأنّ الكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من الإعراب(١١٠).

وبما أنّ للسياق أثراً بارزاً في تبيان الدلالة فإنّ (الدلالة النحوية في ظاهرة الإعراب على المجاورة)، هي موضوع هذا المبحث، حيث سيتمّ عرضها مطبّقة على نماذج من النصوص الواردة بها. إذ يُسهم في إظهارها، وتحليلها، وتبيان علاقاتها، ومعانيها العميقة شبكةٌ من العلاقات والقرائن المتلوّنة، المعنوية واللّفظية، والعلامة الإعرابية التي هي محور (الإعراب على المجاورة) قرينة صوتية، من أهمّ القرائن، وعلامة بارزة من أبرز الدلائل، تكشف عن المعنى النحوي، وتفرّق بين المعاني المختلفة، متضافرة مع غيرها من القرائن.

وأنواع الإعراب على المجاورة عند جمهور النحويّين ثلاثة، حيث ورد في أسلوبي النعت، والعطف بكثرة(١١١)، والتوكيد(١١٢) بقلّة. لذلك سأكتفي ـ فيما يلي ـ بتحليل ثلاثة نماذج منه تحليلاً دلالياً، تكفي للتعبير عن الأنواع المذكورة، تجنّباً للتكرار والإطالة. وهذه النماذج الثلاثة ورد ذكرها آنفاً في تضاعيف البحث.

١ـ [وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة : ٦}. (وَأَرْجُلَكُمْ) : بالنصب والجرّ، قراءتان متواترتان، وقراءة الجرّ هي محور حديث المجيزين والمانعين، حيث اللّفظ عند المجيزين معطوف على منصوب : (وَأَيْدِيَكُمْ)، غير أنّه جُرّ لمجاورته [بِرُؤُوسِكُمْ]، وعند المانعين معطوف على [بِرُؤُوسِكُمْ]، وجاءت السنة بالغَسل، ولا يكون من باب الإعراب على المجاورة.

في هذا الأسلوب تبرز طائفة من أدوات الربط : كأداة الجرّ : (الباء : [بِرُؤُوسِكُمْ])، وأداة العطف : (الواو : [وَأَرْجُلَكُمْ]، وضمائر الخطاب (واو الجماعة + كم)، وقد لعبت دوراً كبيراً في تبيان الدلالة النحوية، علاوة على

قرائن دلالية أخرى، كقرينة الزمن المستمرّ، المتجدّد، البادية في صيغة الأمر (وَامْسَحُوا)،ثمّ قرينة الإسناد بين الفعل والفاعل، وقرينة النسبة الماثلة في الإضافة بالحرف[بِرُؤُوسِكُمْ]، وقرينة الرتبة الحاصلة بين ألفاظ الأسلوب، ثمّ قرينة التبعية في أسلوب العطف، وهي قرينة معنوية، أسندتها قرينة المطابقة الحاصلة بين المتعاطفين، وقرينة العلامة الإعرابية، في [وَأَرْجُلِكُمْ]، وهي قرينة لفظية صوتية، حيث هي عند المجيزين "حركةُ مناسبة، لا حركة إعرابية، والحركة الإعرابية مقدّرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع"، وعند المانعين هي حركة إعراب خالصة. فهذه القرائن والعلاقات الدلالية مجتمعة ساعدت على إبراز دلالة السياق النحوية بشكل جليّ(١١٣)، ممّا يفيد أنّ للسياق تأثيراً في الظاهرة عند المجيزين، للتناسب الصوتي، فتمّ الانسياق إلى العلامة الإعرابية المجاورة، وهي دلالة صوتية لفظية.

٢- (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ) : نهضت الدلالة النحوية في هذا الأسلوب على طائفة من العلاقات والقرائن الدلالية، ماثلة في قرينة (الربط) باسم الإشارة، وقرينة (الإسناد)، القائمة بين المبتدأ والخبر (هذا جُحْرُ)، وعلاقة العلامة الإعرابية بالإسناد هنا بادية للعيان، ثمّ قرينة الصيغة الاسمية في طرفي الجملة، وعلاقة هذا الإسناد بقرينة الرتبة، حيث تأخّر المسند عن المسند إليه.

ثمّ قرينة النسبة، الماثلة في الإضافة بالاسم، وهي قرينة معنوية، مُسنَدة بقرينة الرتبة، وقرينة العلامة الإعرابية (جُحْرُ ضبٍّ)، وقرينة التخصيص الحاصلة من الإضافة بين المنكّرين. ثمّ قرينة التبعية في (خربٍ)، وهي قرينة معنوية، دعمتها قرينة المطابقة الناهضة بين الوصف (خربٍ)، والموصوف (جُحْرُ)، وقرينة العلامة الإعرابية، وهي قرينة لفظية، وقد جاءت هنا كسرةً، غير أنّ المطابقة منوية في الوصف (خربٍ)، مع الموصوف، في حالة إعرابه على المجاورة عند المجيزين، إذ هو وصف لمرفوع، أمّا على مذهب المانعين فالعلامة الإعرابية هي الكسرة، كما هي، حيث (خربٍ) وصفٌ جارٍ على

(ضَبٌّ)، من باب النعت السببيّ، أي : ضَبٌّ خَرِبٍ جُحْرُه. والعلامة الإعرابية قرينة صوتية، بها تتمايز الدلائل النحوية بشكل يبعد احتمال اللّبس في الأسلوب([١١٤]).

فهذه القرائن الدلالية متضافرة لعبت دوراً كبيراً في إبراز الدلالة النحوية في الأسلوب، ناهضةً بإظهار الدلالة السياقية فيه، ممّا يعني أنّ للسياق أثراً في الظاهرة عند المجيزين، فحسُن الميل إلى العلامة الإعرابية المجاورة، وهي دلالة صوتية لفظية.

٣- يَا صَاحِ بلِّغ ذَوِي الزوجاتِ كُلِّهمُ أنْ ليسَ وصلٌ إذا انحلَّت عُرَا الذَّنَبِ.

ف(كلِّهم) منصوب، توكيد للمفعول به : (ذوي)، فكان حقّه النصب، غير أنّه جُرّ لمجاورته (الزوجاتِ) المجرور بالإضافة ([١١٥]). وقد تعانقت في صدر هذا البيت مجموعة من القرائن الدلالية، شكّلت مجتمعة دلالة السياق النحوية، أبرزها ما نلحظه في مستهلّ النصّ من أداتي النداء، والخطاب في (يَا صَاحِ بلِّغ)، إذ لَعِبَتا دوراً كبيراً في الربط الوثيق بين المتكلّم والمخاطب، وتكثّفَ هذا الربط بقرينة الزمن المتجدّد في صيغة الأمر (بَلِّــغ).

ثمّ قرينة **النسبة** في الإضافة بالاسم (كلِّهم)، وهي قرينة معنوية، مُسنَدة بقرينة الرتبة بين المتضايفين، وقرينة التعريف الحاصلة من الإضافة. والكلام نفسه سارٍ على قرينة **النسبة** في الإضافة بالاسم في (ذَوِي الزوجاتِ). ثمّ قرينة العلامة الإعرابية الدّالة على التخصيص، وهي حركة مُناسبة بسبب الجوار : (الكسرة) في (كلِّهم) عند المجيزين، المقدّرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع عندهم، وهي قرينة لفظية، ودلالة صوتية، وعند المانعين، ربّما تكون العلامة الإعرابية الدالّة على التخصيص هي الفتحة. ثمّ قرينة التبعية في (التوكيد)، وهي قرينة معنوية، أسندتها قرينة المطابقة بين التابع والمتبوع (ذَوِي،كلِّهم) في عدّة أوجه، وهي قرينة صرفية([١١٦]). وهذا يفيد أنّ للسياق تأثيراً في الظاهرة عند المجيزين، وذلك للتناسب الصوتي، فاستحسنوا الميل إلى العلامة الإعرابية المجاورة، وهي دلالة صوتية لفظية.

إنّ دراسة هذه القرائن متضافرة تساعد على إبراز دلالة السياق النحوية بشكل جليّ. وتتجلّى أهمّية دراسة النحو في ضوء هذه القرائن والعلاقات الدلالية في إبراز الدلالات السياقية النحوية، ثمّ البنيات الدلالية الكبرى للتركيب، استناداً إلى تحليل الظواهر، وتطبيقها في دراسة الأساليب، ممّا يسهّل الإفادة من نتائجها في التطبيقات العلمية والتعليمية، ويساعد في تيسير الدرس اللّساني في السياق المعاصر.

القرائن الدلاليـــة	وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ	هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ	يَا صَاحِ بلِّغ ذَوِي الزوجاتِ كُلِّهمُ
قرائن الربـــط	٦	١	٢
قرائن الإسناد	٢	٤	٣
قرائن النسبة	٢	٤	٣
قرائن التبعية	٣	٣	٢

جـــــدول القرائن الدلاليـــة

يدلّ هذا التوزيع للقرائن والعلاقات الدلالية بين هذه النصوص الثلاثة، على أنّ قرائن الربط في الآية الكريمة مرتفعة جدّاً عنها في الأسلوبين الآخرين، ممّا يفيد قوّة السبك النحويّ في الأسلوب القرآنيّ، بينما يتضاءل التفاوت بين بقية القرائن الأخرى إلى حدٍّ ما، بما يوحي بتقارب السبك في السياق الدلالي النحويّ في النصوص المدروسة. وعليه فإنّه من المفيد للدارس في هذا المضمار القيامُ بحصر العلاقات والقرائن الدلالية، ووسائل الربط، والتضامّ، للاستعانة بها في التحليل والتطبيق للدراسة اللّسانية المعاصرة، للوصول إلى الدلالة النحوية، وسياقاتها الكبرى.

تعقـيب ومناقشة

١ـ أرى أنّ من الأسباب البارزة لتعليل حصول هذه الظاهرة ـ عند المجيزين ـ هو الاستجابة للتناسب الصوتي، بالانسياق إلى العلامة الإعرابية المجاورة، وهي دلالة صوتية لفظية، وفي الأسلوب القرآني صرف ما لا ينصرف لهذا التناسب(١١٧)، وهذا يدلّ على أنّ للسياق أثراً بارزاً في الظاهرة. أمّا المانعون فرأوا التقيّد بأصل القاعدة النحوية، واطّرادها، أهمّ من الانسياق إلى هذه الظاهرة، إذ الأخذ بها يؤدّي إلى كثرة القياس عليها، وانحلال عرى الضوابط، والثوابت الإعرابية.

٢ـ أرى أنّ الإعراب على المجاورة عند أغلب من أجازوه، مضبوط بالسماع، وعدم القياس عليه بتوسّع، وأنّ توجيه شواهده مستساغ، ومنطقيّ، حيث يُتجنّب فيه ما قد يقع من الخطأ أثناء التقدير والاحتمال، وذلك لاحتمال الصواب والخطأ، والدليل إذا تعرّض للاحتمال سقط.

٣ـ توجيه المانعين لبعض الشواهد قد يكون غير منطقي، أو فيه تكلّف، من ذلك مثلاً توجيههم لبعض قراءات متواترة، قرأ بها بعض من العشرة، غير معروفين بمذاهب نحوية، كما في آية المائدة، سالفة الذكر [وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة: ٦}، حيث (الأرجل)، في قراءة الجرّ، معطوفة عندهم على الرؤوس المجرورة، لا لتمسح؛ لأنّ غسلها جاءت به السنّة. فهذا التوجيه من حيث الشرع صحيح، لكنّه من حيث الصناعة النحوية غير متين، ممّا يُضعف منطقيته. فيما أرى.

٤ـ آية الواقعة، كما يقول الشنقيطيّ : "وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي الْعَطْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [وَحُورٍ عِينٍ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ]{الواقعة : ١٨ ـ ٢٣}. عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، وَرِوَايَةِ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَاصِمٍ بِالْجَرِّ(١١٨) لِمُجَاوَرَتِهِ لِ[أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ]، إِلَى قَوْلِهِ : [وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ]، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ : [وَحُور عِين]، حُكْمُهُ الرَّفْعُ"(١١٩).

أي الأمر كذلك، مع أنّ حكمه الرفع؛ لأنّه معطوف على فاعل (يطوف) : (وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ)، وقيل : مبتدأ، خبره محذوف دلّ عليه المقام، حسبما ذكر الشنقيطيّ نفسه هنا. فهذا توجيه **المجيزين** لقراءة الجرّ، أمّا توجيه **المانعين** فهو أنّه معطوف على ([أَكْوَابٍ]، أي : بأكوابٍ، وبحورٍ عينٍ، وقيل على [جَنَّاتِ النَّعِيمِ]، أي : هم في جنّات النعيم، وفي حورٍ عينٍ، على تقدير حذف مضاف. وهذا ما ردّه الشنقيطيّ ردّاً منطقيّاً، إذ قال : "ولا يخفى ما في هذين الوجهين؛ لأنّ الأوّل يردّ بأنّ (الحور العين) لا يطاف بهنّ مع الشراب، لقوله تعالى : [حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ]{الرحمن: ٧١}، والثاني فيه أنّ كوْنهم في (جنّات النعيم، وفي حورٍ عينٍ)، ظاهر السقوط، كما ترى، وتقدير ما لا دليل عليه لا وجه له"([١٢٠]).

٥ـ الأصل في (غيرِ) من قول الشاعر : (سُنَّةَ وجْهٍ غيرِ مُقرفَةٍ)، على رأي المجيزين، نعتٌ للمنصوب (سُنَّةَ)، غير أنّه جُرّ لمجاورته المجرور (وجْهٍ)، وعلى رأي المانعين فهو منصوب، نعتٌ ل(سُنَّةَ "[١٢١]")، وتوجيه الجرّ عندهم أنّه نعت ل(وجْهٍ)، وهو ليس بجيّد، من حيث المعنى في غير المجاورة.

٦ـ وجود الجرّ على المجاورة لا يمكن دفعه، لثبوته في أساليب كثيرة، منها قرآنية، قراءتها متواترة، وتوجيهها على وجهٍ غير المجاورة فيه تكلّف كما رأينا قبل قليل، وأشير إلى أنّ الحذف الذي عناه ابن جنّي([١٢٢]) هنا غير مطّرد في الأساليب التي وردت فيها ظاهرة المجاورة، بل قد يكون متكلّفاً، كما رأينا، إذا ما استثنينا ما يصحّ فيه النعت السببيّ.

٧ـ يتبيّن لنا عدم صحّة ما ورد في بعض المقالات المذكورة آنفاً من أنّ الموقف العامّ للمفسّرين هو عدم الاعتداد بالجرّ على المجاورة، حيث جاء فيها : "إذا كان الموقف العامّ لأهل اللّغة والنحاة القول ب(الجرّ على الجوار)، فإنّ الموقف العامّ للمفسّرين عدم الاعتداد به"([١٢٣]).

فالصحيح هو أنّهم ما بين مجيز، ومانع، مثل النحّويّين، فجلّ المفسّرين

المعربين هم من المَجيزين كما رأينا، وليس كما ورد في بعض هذه المقالات. مع العلم بأنّ المعتبر في المسألة من آراء المفسّرين هو آراء المعربين منهم فقط، والإحصائية السابقة تعرّضت لأبرزهم، وتبيّن منها أنّ أغلبهم من المجيزين إيّاها، وليس كما ورد في المقالات المذكورة. زد على ذلك رأيَ لغويّ، مُعرِب كبير، مفسّر جليل، عالم فحل، من المجيزين، هو: الشنقيطيّ، صاحب أضواء البيان. إذ هو مِن ألمع المفسّرين، المعربين، المحدثين، المدافعين عن جواز الظاهرة.

الخاتمـــــــة

تناول الباحث ظاهرة الإعراب على المجاورة بالمناقشة والتحليل، واقفاً على ما حصل بها من اختلاف عريض بين النحويّين، متوصّلاً إلى النتائج الموالية :

١ـ أرى أنّ من الأسباب البارزة لتعليل حصول هذه الظاهرة ـ عند المجيزين ـ هو الاستجابة للتناسب الصوتي، بالانسياق إلى العلامة الإعرابية المجاورة، وهي دلالة صوتية لفظية.

٢ـ اعتنى بذكر الأوجه الإعرابية بين المجيزين والمانعين للظاهرة في الأساليب المدروسة، في ضوء الموازنة والتأصيل والتحليل.

٣ـ بعض الدراسات المذكورة، ورد بها كثير من الأوهام، والأمور غير الصحيحة، مثل إسناد بعض الآراء مثلاً إلى غير أصحابها، فنبّهت إلى ذلك، وصحّحته.

٤ـ الإعراب على المجاورة ظاهرة قديمة بين النحويين، شائعة في الأسلوب العربيّ الفصيح، محدّدة، مضبوطة بضابط المجاورة، في مواضع محدّدة، وعليه فلا مسوِّغ للتخوّف بسببها على اطّراد قواعد الإعراب، كما يرى بعض المعاصرين.

٥ـ القدامى من أصحاب المذهبين النحويين الكبيرين : البصريّ، والكوفيّ، قبل الزجّاج(ت٣١١هـ) كانوا يجيزون الإعراب على المجاورة بقيْد، أو بدونه،

فلم أقف على من منعه، ورفضه من نحاة القرنين: الثاني والثالث الهجريّين، خصوصاً من مؤسّسي هذين المذهبين، فأوّل مَن منعها من العلماء النحويّين ـ حسب علمي ـ بشكل واضح هو الزجّاج(ت٣١١هـ)، ثمّ ابن جنّي(ت٣٩٢هـ).

٦ـ شواهد الإعراب على المجاورة كثيرة جدّاً، وليس بصحيح ما ذهب إليه بعض المانعين من وصفها بالقليلة.

٧ـ ناقش الباحث باستقراءٍ آراءَ النحويّين، والمفسّرين المعربين في الظاهرة، وقصد بالمفسّرين النحويّين أصحاب التآليف في التفسير، وإعراب القرآن، وعلومه، الذين تناولوا الظاهرة في مؤلّفاتهم بالمناقشة والتحليل.

٨ـ تبيّن للباحث أنّ أغلب النحويّين والمفسّرين كانوا من المجيزين للظاهرة، وليس بصحيح ما ورد في بعض الدراسات المذكورة من أنّ أغلب المفسّرين كانوا من المانعين، حيث استندوا في ذلك على بعض المفسّرين المقلّدين غير النحويّين، وعلى من سكتوا عن تناول الظاهرة فحسبوهم من المانعين، بينما استند الباحث في إحصائه على آراء المفسّرين المعربين، المهتمّين بالتحليل والمناقشة للظواهر الإعرابية.

٩ـ الاختلاف الحادّ بين العلماء والدارسين قديماً وحديثاً في معالجة هذه الظاهرة، كانت له نتائج جمّة، منها مثلاً غزارة الاستدلال بالشواهد، ومناقشتها وتحليلها، ممّا يفيد النواحي العلمية والتعليمية كثيراً، ويشير إلى سعة بحر هذه اللّغة وعبقريتها.

١٠ـ قدّم الباحث دراسةً دلالية لنماذج من الظاهرة يمكن أن تُفيد في التطبيقات العلمية والتعليمية، وتساعد في تيسير الدراسة اللّسانية في السياق المعاصر؟.

الهوامش:

١ـ طبعة دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤١٩هـ ١٩٩٠م.

٢ـ طبعة دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣ـ بغداد : الهيئة العامّة للكتاب ١٩٩٨م.

ـ منشور بالمجلّة الأردنية في اللّغة العربية وآدابها. المجلّد3، العدد2، ربيع الأوّل 4 1428هنيسان، 2007م.

٥ـ (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو)، ص١٣٤. الرابط :
https://www.jamaa.net/books.library/?id=20661

٦ـ هو ذو الرّمّة. يراجع دوانه، ص٩٩٥، ولسان العرب، مادّة (حمش).

٧ـ (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو)، ص١٣٤ـ ١٢٤. الرابط :
https://www.jamaa.net/books.library/?id=20661

٨ـ شرح الكتاب للسيرافي،١/,٣٤٥

١ـ المصدر نفسه، ٢/٣٢٩.

١٠ـ الرابط : http://ahlalhdeeth.com/vb//showthread.php?t=320355

١١ـ الرابط : https://www.alukah.net/literature_language/0/94300/

١٢ـ الرابط : http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=21411

١٣ـ الرابط : http://www.iraq-amsi.net/ar/news_view_64396.html

١٤ ـ مغني اللّبيب،١/٦٦٠.

١٥ ـ شرح شذور الذهب،٢/٥٨٨.

١٦ ـ حاشية الصبّان على الأشموني،٣/٨٣.

١٧ ـ من أقوال العرب السائرة في كتب النحو. الكتاب،١/٤٣٦.

١٨ـ المصدر والجزء نفسهما، ص٣٣٠ ـ ٣٣١.

١٩ـ مغني اللّبيب،١/٦٦٢.

٢٠ـ مذكور عن الأصمعي، وابن قتيبة. يراجع الدكتور فهمي حسن النمِر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموقعها في القرآن الكريم، ص٣٠ ـ٣٢.

٢١ـ الإنصاف،٢//٤٩٣.

٢٢ـ المصدر والجزء نفسهما، والصفحة نفسها.

٢٣ـ المصدر والجزء نفسهما، ص٤٣٧.
٢٤ـ حاشية الصبّان على الأشموني،٣/٨٣.
٢٥ـ في مقال له، بعنوان : (الجرّ على الجوار في النحو)، على الشبكة العنكبوتية. الرابط : http://www.iraq-amsi.net/ar/news_view_64396.html
٢٦ـ في مقال له، بعنوان : (الجرّ على الجوار في النحو)، على الشبكة العنكبوتية. الرابط : https://www.alukah.net/literature_language/0/94300/
٢٧ـ شرح الكتاب للسيرافي،١/٣٤٥.
٢٨ـ الخصائص، ١/١٩٢ـ١٩٤. ويراجع المحتسب،٢/٢٩٧.
٢٩ـ مغني اللّبيب،١/٦٦٠ ـ ٦٦٣.
٣٠ ـ إعراب القرآن١/١٩١.
٣١ـ المصدر نفسه.
٣٢ـ حاشية الصبّان على الأشموني،٣/٨٣.
٣٣ـ هو ذو الرّمّة. يراجع دوانه، ص٩٩٥، ولسان العرب، مادّة (حمش).
٣٤ـ ذو الرّمّة. يراجع في لسان العرب، مادّة (قرف).
٣٥ـ هو الحطيئة. من شواهد سيبويه في الكتاب، ١/ ٤٣٧، ويراجع في لسان العرب، مادّة (سوا).
٣٦ـ وكذا ابن وثّاب. وهي قراءة شاذّة. يراجع أبو حيّان، البحر المحيط، ٩/٥٦٢.
٣٧ـ الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٧٣.
٣٨ـ أبو الفرج ابن طرّار الجريريّ، الجليس الصالح الكافي. بيروت : دار الكتب العلمية. ص٣٠٢.
٣٩ـ الاستراباذي رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، ٢/٣٥٢.
٤٠ـ حاشية الصبّان على الأشموني، ٣/٨٣.
٤١ـ يراجع تمّام حسان، الأصول، ص٤٣. طباعة عالم الكتب ٢٠٠٠م.
٤٢ـ مجاز القرآن،١/٧٢.
٤٣ـ المصدر والجزء نفسهما، ص١٥٥.
٤٤ـ الأخفش، معاني القرآن، ١/٨١ ـ٨٢.
٤٥ـ المصدر والجزء نفسهما، ص٢٧٧.

٤٦ـ المقتضب،٤/٧٣.

٤٧ـ شرح الكتاب للسيرافي،١/,٣٤٥

١ـ المصدر نفسه، ٢/**٣٢٩**.

٤٩ـ الخصائص، ١/١٩٢ـ ١٩٣.

٥٠ـ الكشّاف،١/٦١١.

٥١ـ من قوله تعالى : [وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى]{طه : ٨٠}.

٥٢ـ الكشّاف،٢/٧٩.

٥٣ـ البحر المحيط، ٧/٣٦٤.

٥٤ـ النشر في القراءات العشر، ٢/٣٢١.

٥٥ـ وهي قراءة شاذّة. يراجع أبو حيّان، البحر المحيط، ٩/٥٦٢.

٥٦ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،٣/١٨٨.

٥٧ـ المصدر نفسه، ٥/٥٢٦.

٥٨ـ التبيان في إعراب القرآن،٢/١١٨٢.

٥٩ـ الزجّاج، إعراب القرآن ومعانيه، ٥/٥٩.

٦٠ـ أضواء البيان، ١/٣٣٠ ـ ٣٣١.

٦١ـ بعنوان : **(تنبيه حول كلام الشنقيطيّ في الجرّ بالمجاورة)**. منشور على الشبكة المعلوماتية.

٦٢ـ الشنقيطيّ، أضواء البيان،١/٣٣٤ـ ٣٣٥.

٦٣ـ الإنصاف، ١/٧٧.

٦٤ـ هو ذو الرّمّة. يراجع دوانه، ص٩٩٥، ولسان العرب، مادّة (حمش).

٦٥ـ أسرار العربية، ١/٢٣٨ـ ٢٣٩.

٦٦ـ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/١١٦٦ـ ١١٦٧.

٦٧ـ ابن مالك، شرح التسهيل،٣/٣٠٨.

٦٨ـ الرّضي الاستراباذي، شرح الكافية،١/٣١٨.

٦٩ـ في مقال له بعنوان : (الإعراب على الجوار في النحو)، على الشبكة العنكبوتية. الرابط : http://www.iraq-amsi.net/ar/news_view_64396.html

٧٠ـ اللّباب في علل البناء والإعراب،٥٢/٢ ـ ٥٣.
٧١ـ من قوله تعالى : [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ]{البقرة : ٢١٧}.
٧٢ـ التّبيان في إعراب القرآن، ١٤٧/١.
٧٣ـ من قوله تعالى :[فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة : 6}.
٧٤ـ التّبيان، ٤٢٢/١.
٧٥ـ شرح شذور الذهب،٥٨٨/٢.
٧٦ـ المصدر والجزء نفسهما،/٥٨٨ ـ ٥٨٩.
٧٧ـ مغني اللّبيب،٦٦٠/١ ـ ٦٦٣.
٧٨ـ أمالي ابن الحاجب، ٢٨٠/١.
٧٩ـ الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن،٣٠٤/١.
٨٠ ـ من قوله تعالى :[فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة : ٦}.
٨١ ـ معاني القرآن وإعرابه، ١٥٢/٢.
٨٢ ـ يراجع كتابه : مجاز القرآن، ٧٢/١.
٨٣ ـ إعراب القرآن١٩١/١.
٨٤ ـ يراجع كتابه : معاني القرآن، ٨١/١ ـ٨٢.
٨٥ ـ إعراب القرآن٢٥٩/١.
٨٦ـ البحر المحيط، ٣٨٣/٢.
٨٧ـ جاء في البحر المحيط، ٣٨٣/٢ : "وقرأ ابن عباس، والربيع، والأعمش: (عنْ قتالٍ فيه)، بإظهار (عن)، وهكذا هو في مصحف عبد الله. وقرئ شاذّا (قتالٌ فيه)، بالرفع، وقرأ عكرمة(قَتْل فيهِ قُلْ قَتْل فيهِ)، بغير ألف فيهما. ووجه الرفع في قراءة (قتالٍ فيه)، أنه على تقدير الهمزة فهو مبتدأ، وسوّغ جواز الابتداء فيه، وهو نكرة، لنية همزة الاستفهام... وزعم بعضهم أنّه مرفوع على إضمار اسم فاعل تقديره (أجائزٌ قتالٌ فيهِ)"؟.
٨٨ـ الخصائص، ١٩٢/١ـ١٩٤. ويراجع المحتسب،٢٩٧/٢.

٨٩ ـ المحرّر الوجيز، ١/٢٩٠.

٩٠ـ المصدر نفسه،٢/١٦٢.

٩١ـ من قوله تعالى :[فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ]{المائدة : ٦}.

٩٢ـ أمالي ابن الحاجب، ١/٢٨٠.

٩٣ـ في مقال له بعنوان : (الإعراب على الجوار في النحو)، على الشبكة العنكبوتية. الرابط : http://www.iraq-amsi.net/ar/news_view_64396.html

٩٤ـ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي،٢/٤٤.

٩٥ـ المصدر نفسه، ٦/٩٦.

٩٦ـ البحر المحيط،٢/٣٨٣.

٩٧ـ المصدر نفسه،٤/١٩٢.

٩٨ـ من قوله تعالى : [مَا يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ]{البقرة : ١٠٥}.

٩٩ـ يقصد : كتاب التنبيه في الفقه الشافعيّ.

١٠٠ـ البحر المحيط،١/٥٤٤ ـ ٥٤٥.

١٠١ـ البحر المحيط،١٠/٥١٨.

١٠٢ـ المصدر والجزء نفسهما.

١٠٣ـ ارتشاف الضرب٤/١٩١٢ـ ١٩١٣.

١٠٤ـ هو : أبو الغريب النصري. ورد ذكره في لسان العرب، مادّة (زوج)، وشواهد اللّغة العربية، 1/471.

١٠٥ـ مغني اللّبيب،1/662.

١٠٦ـ الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٧٥.

١٠٧ـ فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص٤٣، فما بعدها.

١٠٨ـ محمد حماسة عبد اللّطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ، ص٩، فما بعدها، تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ١/١٩١، ٢٦٢.

١٠٩ـ دلائل الإعجاز، ص٤٦.

١١٠ـ اللّغة العربية معناها ومبناها،١/٩٠، ١٧٨، فما بعدها.

١١١ـ الشنقيطيّ، أضواء البيان،١/٣٣٠ـ ٣٣١.
١١٢ـ مغني اللّبيب،١/٦٦٢.
١١٣ـ تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ١/١٩١، ٢٦٢.
١١٤ـ الخصائص، ٢/٣٨٧، اللّغة العربية معناها ومبناها، ١/٢٥٩.
١١٥ـ مغني اللّبيب،1/662.
١١٦ـ اللّغة العربية معناها ومبناها، ١/١٥٤، ٢٠٤.
١١٧ـ كما في لفظي (سَلَاسِلاً، قَوَارِيراً) من قول الله تعالى : [إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً، و[مِن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيراً]{الإنسان :٤، ١٥}. على التوالي. في قراءة الإمام نافع.
١١٨ـ كذلك قرأ أبو جعفر من العشرة. يراجع النشر في القراءات العشر، ٢/٣٨٣.
١١٩ـ أضواء البيان،١/٣٣٢.
١٢٠ـ أضواء البيان، ٢/١١.
١٢١ـ أبو الفرج ابن طرّار الجريريّ، الجليس الصالح الكافي. بيروت : دار الكتب العلمية. ص٣٠٢.
١٢٢ـ الخصائص، 1/193.
١٢٣ـ يراجع مقال : (الجرّ على الجوار في القرآن)، على الشبكة العنكبوتية. الرابط : http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=21411

المصادر والمراجع

١ـ د. إبراهيم السامرّائي، لفيف وأشتات في الأدب واللّغة والفنّ والتاريخ. بغداد : الهيئة العامّة للكتاب، ١٩٩٨م.

٢ـ الأخفش الأوسط أبو الحسن المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق : الدكتورة هدى محمود. القاهرة : مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ١٩٩٠م.

٣ـ د. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية. بيروت : دار الكتب العلمية. بدون تاريخ نشر.

٤ـ الأنباريّ أبو البركات عبد الرحمن الأنصاريّ، أسرار العربية. دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ١٩٩٩م. ج١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

٥ـ د. تمّام حسّان، الأصول. طباعة عالم الكتب ٢٠٠٠م. اللّغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

٦ـ الجرّ على الجوار في القرآن (مقال)، منشور على الشبكة المعلوماتية. الرابط : http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=21411

٧ـ ابن الجزري أبو الخير شمس الدين محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى ، دار الكتاب العلمية. تاريخ النشر : بدون.

٨ـ ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الطبعة الرابعة، تاريخ النشر : بدون. ٣ج.

٩. د. حاتم بن عبد الرحمن الفرائضيّ، الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللّغة العربية (مقال). الرابط :

http://ahlalhdeeth.com/vb//showthread.php?t=320355

١٠ـ ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة. الأردن : دار عمّار، بيروت : دار الجيل، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

١١ـ أبو حيّان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة : رجب عثمان محمد. القاهرة : مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م. البحر المحيط في التفسير، تحقيق : صدقي محمد جميل. بيروت : دار الفكر، طبعة ١٤٢٠هـ. ١٠ج.

١٢ـ الرضيّ الاستراباذي محمد بن الحسن، شرح الكافية في النحو. المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية. تاريخ النشر : بدون.

١٣ـ الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي. بيروت : عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ١٩٨٨م.

١٤ـ الزركشيّ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧م. ٤ج.

١٥ـ الزمخشريّ أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة،١٤٠٧هـ.

١٦ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون. القاهرة : مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م. ٤ج.

١٧ـ السيرافيّ أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. بيروت : دار الكتب العلمية،

الطبعة : الأولى، ٢٠٠٨م. ٥ج.

١٨ـ الشاطبيّ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان بن العُثيمين. مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

١٩ـ الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة ١٤١٥ هـ١٩٩٥مـ.

٢٠ـ الصبّان أبو العرفان عليّ محمد، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى١٤١٧ هـ١٩٩٧م. ٣ج.

٢١ـ د. عبد الفتّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية بين العلماء القدامى والمحدثين. عَمَّان : دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ ١٩٩٠م.

٢٢ـ د. عبد الله جاد الكريم، الجرّ على الجوار في النحو(مقال)، منشور على موقع (منتدى مجمع اللّغة العربية)، على الشبكة المعلوماتية. الرابط : https://www.alukah.net/literature_language/0/94300/

٢٣ـ ابن عطية أبو محمد عبد الحقّ بن غالب الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٤ـ العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي. نشر عيسى البابي الحلبي. بدون تاريخ نشر، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق : د. عبد الإله النبهان. دمشق : دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٥ـ د. عمرو مكّيّ، الجرّ على الجوار في النحو(مقال)، منشور على الشبكة المعلوماتية. الرابط : http://www.iraq-amsi.net/ar/news_view_64396.html

٢٦ـ أبو الفرج ابن طرّار الجريريّ، الجليس الصالح الكافي. بيروت : دار الكتب العلمية.

٢٧ـ الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي. الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى. بدون تاريخ نشر.

٢٨ـ د. فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م

٢٩ـ د. فهمي حسن النمِر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ومواقعها في القرآن الكريم. القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥م).

٣٠ـ د. قاسم محمد صالح، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، ص١٣٤. الرابط :
https://www.jamaa.net/books.library/?id=20661

٣١ـ القرطبي أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق : أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ١٩٦٤م.

٣٢ـ ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق : د.عبد الرحمن السيّد، د.محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى،١٤١٠هـ ١٩٩٠م، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى. تاريخ النشر : بدون.

٣٣ـ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت : عالم الكتب. تاريخ النشر : بدون. ٤ج

٣٤ـ ابن المثنّى أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، تحقيق : محمد فواد سزگين. القاهرة : مكتبة الخانجي، طبعة١٣٨١هـ.

٣٥ـ د. محمد حماسة عبد اللّطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ، دار الشروق، ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م

٣٦ـ ابن منظور أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب. بيروت : دار صادر، الطبعة الثالثة،١٤١٤هـ.

٣٧ـ النَّحَّاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم. بيروت : منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٨ـ ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق : عبد الغنيّ الدقر. سوريا : الشركة المتّحدة للتوزيع. تاريخ النشر : بدون. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق : مازن المبارك / محمد علي حمد الله. دمشق : دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.